

أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة

2011م - 2020م

The impact of external debt on economic development in the Republic of Yemen for the period 2011 – 2020

الدكتور / محمد أحمد عمر باعمر*

*الأستاذ المشارك / كلية العلوم الإدارية

جامعة حضرموت

ملخص الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن أسباب الدين الخارجي للجمهورية اليمنية يرجع إلى سوء الأداء الاقتصادي في ظل عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية ، وفجوة الموارد المحلية وفجوة النقد الأجنبي ، كما توجد انعكاسات سلبية للدين الخارجي على اليمن منها هروب الرأسمال ، واستخدام أموال الدين الخارجي في شراء السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد ، كما إن معدل خدمة الدين الخارجي مرتفعة جداً مقارنة بمعدل الادخار إلى الناتج ، وهو ما يعني إن عبئ الدين الخارجي يمثل استنزافاً وعبئاً ثقيلاً على المدخرات القومية ، كما إن خدمة الدين الخارجي تستنزف المدخرات التي كان يمكن توجيهها للاستثمارات .

وتوصي الدراسة بعدم اللجوء للاقتراض الخارجي إلا في حالة الضرورة القصوى بحيث توجه القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد ، كما إن حل مشكلة الديون الخارجية لن يأتي عن طريق إعادة الجدولة وإنما يجب أن تكون هناك سياسات اقتصادية تحسن الأداء الاقتصادي للبلد ، وتحقيق معدلات نمو عالية بالاعتماد على الموارد الذاتية ، وعدم اللجوء إلى

تناولت الدراسة أثر التمويل الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الجمهورية اليمنية تواجه نقص في تمويل احتياجاتها التنموية نظراً لعدم كفاية مواردها المحلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة الأمر الذي جعلها تلجأ إلى الدين الخارجي لتمويل برامجها الاستثمارية ، فلجوء اليمن إلى الاستدانة من الخارج ، ودفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع الفوائد في ظل الارتفاع الملحوظ للمديونية يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي الأجنبي ، ويسبب عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة التضخم .

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، حيث تم التركيز على دراسة وتحليل أسباب الدين الخارجي ، ودراسة وتحليل أثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على التنمية في اليمن ، والتعرف على حجم الدين الخارجي وانعكاساته على الاقتصاد اليمني ، وتقديم بعض التصورات التي تسهم في إمكانية الاستفادة من الدين الخارجي ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الاستقرائي ومنهج المقارنة .

القروض الخارجية ذات الشروط الصعبة لارتفاع معدل الفائدة فيها ، وانخفاض فترة السماح والسداد، ووضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي ، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من ناحية ، وكيفية استخدامها من ناحية أخرى .
الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي - التنمية الاقتصادية .

القروض الخارجية ذات الشروط الصعبة لارتفاع معدل الفائدة فيها ، وانخفاض فترة السماح والسداد، ووضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي ، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية ذات الشروط الصعبة لارتفاع معدل الفائدة فيها ، وانخفاض فترة السماح والسداد، ووضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي ، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط

Abstract

This research aimed at studying and analyzing the causes of external debt and the impact of the external debt service payments on development in Yemen, identifying the volume of external debt and its implications for the Yemeni economy, and presenting some perceptions that contribute to the possibility of benefiting from external debt.

The study found a set of conclusions, the most important of which is that the reasons for the external debt of the Republic of Yemen are ascribed to poor economic performance in the absence of a clear strategy for development and the gaps in both domestic resources and foreign exchange. There are also negative implications of external debt for Yemen, including capital flight and the use of foreign debt funds to purchase consumer goods through import. Moreover, the external debt service rate is very high compared to the savings-to-output ratio, which means that the burden of external debt is considered a drain and a heavy burden on the national savings. In

addition, the external debt service drains the savings that could have been directed to investments.

The study recommends not resorting to external debt except in the case of extreme necessity so that the loans are directed to economically feasible projects that increase the productive capacity of the country. Furthermore, the solution to the problem of external debt does not lie in rescheduling, but there must be economic policies that improve the economic performance of the country and achieve high growth rates depending on its domestic resources. Besides, the study recommends not resorting to external loans with difficult conditions due to high-interest rates and low grace and repayment period. It also recommends adopting a rational policy for external debt by setting accurate and clear criteria related to the foundations and conditions of external loans on the one hand, and how to use them on the other hand.

Keywords / External debt - Economic Development

المقدمة

يعتبر الدين الخارجي أحد أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية عموماً ، والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ، وتهديدها لاستقرار نظامها المالي ، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة أعباء خدمة ديونها والتغلب عليها ، إلا إن هذه الأعباء فاقت قدرات البلدان على تحملها .

وتلجأ الدول إلى الاقتراض لتغطية عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية أو الخارجية، ويختلف الدين الخارجي عن الدين الداخلي في أثره على الاقتصاد، وخاصة من حيث أثره على ميزان المدفوعات ، فالحساب الجاري لميزان المدفوعات يتأثر بحجم مدفوعات الفائدة، ويمثل إجمالي هذه المدفوعات خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد من حيث الموارد المتاحة والنمو، لكن الاستفادة من الدين الخارجي ترتبط بالكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد عند الحصول عليها ، ومدى النجاح في مواجهة خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

إن تزايد الاهتمام بالوضع الراهن للدين الخارجي دليل على عمق الوعي بأبعاد المشكلة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً ، فالتدفقات التي كان ينظر إليها خلال عقدي الخمسينات والستينات على إنها مضمونة لدفع عجلة التنمية بمساهمتها في توفير عنصر رأس المال أصبحت أعباءها اليوم تمثل عائقاً من أهم عوامل التنمية والاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول النامية.

وعلى الرغم من أن العديد من البحوث والدراسات المحلية والإقليمية قد تناولت هذه المشكلة العويصة فإنها حتى الآن لا زالت دون حل ناجح، كما أن العديد من المبادرات والإجراءات الدولية المتخذة من قبل الدول الدائنة أو المنظمات المالية الدولية استهدفت التخفيف من أعباء الدين الخارجي لكل دولة بمفردها مقابل فرض مجموعة من الإجراءات الصارمة التي سرعان ما تفقد أهميتها، وتتفاقم الأزمة بشكل اخطر مما سبق ، أما المبادرات والاقتراحات التي طرحتها الدول المدينة تتميز بأنها مبادرات محلية ، فلم تستطيع الدول العربية الوصول إلى صيغة مشتركة تدافع عن مصالحها كمجموعة.

مشكلة الدراسة:

تعاني الجمهورية اليمنية من نقص في التمويل لاحتياجاتها التنموية نظراً لعدم كفاية مواردها الداخلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية إلى جانب عجز الموازنة وتدني الصادرات وعدم قدرتها على تغطية قيمة الواردات ، فضلاً عن محدودية المصادر الرأسمالية، وشحة الموارد المتاحة، وهذا أدى إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية لتمويل البرامج التنموية.

وتعتبر مشكلة الدين الخارجي من أكثر المشاكل التي تواجه اليمن ، حيث تتصف اليمن بضعف نموها الاقتصادي و عجز ميزانها التجاري بسبب قلة الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعددة

حيث تواجه اليمن خطر ارتفاع الدين العام، وقد أضاف حجم المدفوعات المستحقة على الدين الخارجي عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى إلى التعتير في خدمة الدين وصعوبة الحصول على المساعدات والمنح الخارجية، وتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد، وقد انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في البلاد، حيث شهدت اليمن ارتفاعاً حاداً في التضخم صاحبه تدهور كبير في قيمة العملة الوطنية، وانخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات بالغة الخطورة.

فلجوء الجمهورية اليمنية إلى الاستدانة من الخارج ودفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع الفوائد في ظل الارتفاع الملحوظ في نسبة المديونية والتي نجم عنها زيادة في أعباء وتكاليف الدين الخارجي يؤدي إلى استنزاف الحصيلة من الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية للبلاد، وسبب عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات، وتدهور شروط التجارة الخارجية، وارتفاع نسبة التضخم.

ومن هنا تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي أسباب الدين الخارجي لليمن، وما هو واقع الدين العام في اليمن، وما هي الاتجاهات المتوقعة للدين الخارجي في اليمن، وما هي انعكاسات وأعباء الدين الخارجي على التنمية في اليمن، وما هو أثر خدمة الدين الخارجي، وما هي مخاطر الدين الخارجي على اليمن، وما هو دور الدين الخارجي في تمويل التنمية، وهل سيكون هناك أثر لإعادة جدولة الدين الخارجي للتخفيف من حدة الدين الخارجي، وما هي الحلول المقترحة لعلاج إشكالية الدين الخارجي؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة الدين الخارجي لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، حيث يمثل الدين الخارجي لدى الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار في اليمن الأهمية الكبيرة، حيث دأبت الحكومات المتعاقبة على اليمن من خلال الخطط والبرامج الاقتصادية إلى التركيز على التقليل من الدين الخارجي لكن دون جدوى، ويعود ذلك إلى قلة الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، مما تسبب في تراكم الدين الخارجي بشكل كبير، وشكلت المديونية الخارجية في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً على الاقتصاد اليمني من خلال الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الحكومة اليمنية.

فموضوع تأثير الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في اليمن موضوع واسع النطاق، حيث ترجع أهمية هذا الموضوع كونه يلقي اهتماماً كبيراً على الصعيد العربي والدولي، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية ضخمة، حيث يشكل موضوع الدين الخارجي في الوقت الراهن مشكلة لا تزال دون حل ناجح، فهي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الدراسة والتفكير

إيجاد حلول تمكن الدول المدينة من تجاوز المشكلة ، حيث ستسمح الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن الدين الخارجي وإبراز تأثيره على الاقتصاد اليمني.

واليمن تعتبر من الدول التي عانت من مشكلة الدين الخارجي ، وانعكس على مختلف المؤشرات الاقتصادية ، حيث أصبح رصيد وأعباء الدين الخارجي يستنزف الموارد العامة للدولة ويلتهم الموارد المتاحة للاستثمار ، كما إن معظم الاقتراض الجديد يتجه ليس لصالح الإنفاق التنموي والاجتماعي ، وإنما لسداد أقساط وفوائد الدين الخارجي ، وبالتالي فمن الأهمية بمكان وضع سياسة رشيدة للدين الخارجي ، من خلال وضع معايير واضحة ودقيقة كأسس وشروط القروض الخارجية ، وكيفية استخدامها بما يكفل التخفيف من أعباء الدين الخارجي ، ويسمح بزيادة فاعليته في التنمية ، وهذا ما ستناقشه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1 - التعريف بالمفاهيم الأساسية المستحدثة لموضوع الدين الخارجي.
- 2 - دراسة وتحليل أسباب الدين الخارجي لليمن.
- 3 - التعرف على حجم الدين الخارجي لليمن.
- 4 - دراسة وتحليل أهم المؤشرات للدين الخارجي في اليمن.
- 5 - دراسة وتحليل أثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على التنمية في اليمن.
- 6 - التعرف على انعكاسات الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في اليمن.

فرضيات الدراسة:

- 1 - أسباب الحاجة إلى الدين الخارجي ترجع إلى عدم كفاية الموارد المحلية واختلال التجارة الخارجية وعجز الموازنة العامة.
- 2 - يتم اللجوء إلى الدين الخارجي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المرغوبة.
- 3- إن خدمة الدين الخارجي تستنزف المدخرات المحلية التي يمكن توجيهها للاستثمار.
- 4 - توجد انعكاسات سلبية للدين الخارجي على التنمية في اليمن.
- 5 - إن المؤسسات الدولية تستحوذ على أكبر نسبة من الدين الخارجي لليمن.
- 6 - إن الاتجاه لإعادة هيكلة الدين الخارجي لليمن سيكون له تأثير محدود.

منهج الدراسة:-

لغرض دراسة ومعالجة مشكلة الدراسة من مختلف جوانبها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، ولاختبار صحة الفرضيات، والوصول إلى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة، سنحاول معالجة هذا الموضوع باتباع المناهج التالية:

1 - **المنهج الوصفي التحليلي**:- بهدف تحليل البيانات التي تحتوي على مشكلة الدراسة فإن هذا المنهج الأكثر استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية والذي يتناسب مع الظاهرة موضوع الدراسة، كما سيتم اختيار المصادر الثانوية من خلال الحصول على البيانات المنشورة في الدوريات والأبحاث والمراجع المتوفرة، وما تم نشره من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والتقارير الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء عند توصيف وتشخيص أثر الدين على التنمية الاقتصادية في اليمن وتحليلها واستخراج النتائج.

2 - **المنهج الاستقرائي**:- عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات التي عالجت الموضوع أو جزء منه وذلك لخدمة هدف الدراسة.

3 - **منهج المقارنة**:- عند مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات المقدمة من جهات أخرى.

4 - **المنهج التاريخي**:- عند استعراض مسيرة الدين الخارجي في اليمن خلال السنوات الماضية، حيث سيقوم هذا المنهج باستخلاص حقائق تساعد على فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

الدراسات السابقة:

1 - **علي سيف عبده كليب**، الآثار الكلية للديون الخارجية لليمن، 2002م: - هدفت الدراسة إلى دراسة الآثار الكلية للديون الخارجية لليمن، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي، وتوصلت هذه الدراسة إلى إن اليمن اعتمد في مواجهة العجز في الموازنة وسد فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي على القروض خاصة في عقد الثمانينات، ولم يكن هناك توظيف سليم للوفورات والتي كانت تنتج من القروض والمساعدات وتحويلات المغتربين من الخارج، وإنما وجهت لمجالات غير منتجة، وكانت القروض الخارجية عبارة عن قروض عسكرية ومتعددة الأغراض، وهذه القروض غير منتجة وتشكل عبئاً مضاعفاً على الاقتصاد الوطني، وبينت الدراسة وجود آثار سلبية للقروض تتمثل في وصول أعباء الدين الخارجي إلى حد عجز عنة اليمن عن الوفاء بالتزاماتها تجاه خدمة الديون، وصنف اليمن من الدول ذات الديون المتفاقمة، مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها، وأوصت الدراسة بالتوقف عن الاقتراض في حالة عدم قدرة الدولة على الوصول لمرحلة الاعتماد الذاتي على تمويل التنمية، ووضع معدل نمو مستهدف يتناسب مع الموارد الذاتية، وعلى الدولة عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حالة الضرورة القصوى، بحيث توجه القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد،

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا ، فهذه الدراسة عالجت موضوع الدين الخارجي في اليمن في حدود زمنية من عام 1980م – 1999م ، بينما تميزت دراستنا بأنها حديثة تم فيها دراسة الدين الخارجي خلال الفترة من عام 2011م – 2020م . واستوعبت كافة المستجدات الجديدة المتعلقة بالدين الخارجي لليمن حتى عام 2020م.

2- باسل عمر قاسم الهاش ، القروض والمساعدات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في اليمن 2012م: - هدفت الدراسة إلى دراسة القروض والمساعدات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في اليمن ، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي . وتوصلت الدراسة إلى أن سوء استخدام حصيلة القروض والمساعدات الخارجية ، على مستوى القطاعات والأقاليم يمثل أهم مشكلة أمام تحقيق الهدف التنموي المرجو منها ، ونتيجة طبيعية للوضع النهائي الذي وصلت إليه عملية التنمية. ويتمثل سوء الاستخدام بتوجيه جزءاً كبيراً من حصيلة القروض والمساعدات نحو قطاعات غير منتجة ، والتركيز على اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل ، علماً بأن بيوت الخبرة الأجنبية ، وبرامج التدريب قصير الأجل ، وتنفيذ المشروعات المستهدفة تميل إلى عدم الالتزام بالخطط والدراسات المعدة لها ، وعدم وجود خطط استراتيجية لمتابعة تقييم وتنفيذ المشروعات التنموية ، وفيما يخص الاستغلال الفعلي للقروض الخارجية واستخداماتها فقد بينت الدراسة أن المسحوب من القروض الخارجية ، بلغت في 2010/12/31م (10,672) مليار دولار من إجمالي قيمة القروض الخارجية البالغة نحو(12,845) مليار دولار ، أي بما يعادل نحو(83%) من إجمالي القروض الخارجية للجمهورية اليمنية ، وفيما يخص الاستغلال الفعلي للمساعدات والمنح والهبات واستخداماتها ، فقد بينت الدراسة أن المسحوب من المساعدات بلغت في 2010/12/31م،(176,134,745) مليون دولار ، من إجمالي قيمة المساعدات والمنح والهبات البالغة نحو(564,528,786) مليون دولار ، أي بما يعادل نحو(31,2%) ، هذه الدراسة لم تبحث مشكلة الدين الخارجي كدراسة مستقلة بل كجزء من دراسة شاملة عن القروض والمنح والمساعدات الخارجية . ولم تعط الدين الخارجي ما يستحقه من دراسة معمقة ، لذلك جاءت دراستنا لردم الفجوة البحثية في تلك الدراسة من خلال دراسة أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في اليمن.

3- منال جابر مرسي محمد ، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر ، 2020م: - هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ملف الدين الخارجي المصري من جوانبه المختلفة والمتنوعة للوصول لمعرفة مدى قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها وتحليل أهم مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1990م – 2019م) ، . واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي . وتوصلت الدراسة إلى إن مصر تواجه مشاكل دين خطيرة وتتصدر الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية قائمة دائئها ، والتي تقوم بتقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات التنموية . وأوضحت الدراسة إن الدين الخارجي قفز إلى ثلاثة أضعاف خلال العشر سنوات الماضية ، مما شكل عبئاً على الاقتصاد المصري ، وزاد الدين الخارجي في مصر بمعدل

17% عام 2018م مما جعلها أسرع دول المنطقة نمواً من حيث الدين الخارجي ، وبينت الدراسة أن هناك تأثير سلبي للدين الخارجي على كلاً من الصادرات وحجم الاحتياطي النقدي ، ووجود علاقة طردية بين كل من مستوى التضخم والدين الخارجي وهو ما أثر سلباً على خطط التنمية الاقتصادية ، وأوصت الدراسة بالحد من الاقتراض الخارجي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب ، مع ضرورة تبني سياسة وطنية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، ووضع سقف قانوني للاقتراض ، الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وسقف آخر لاقتراض البنك المركزي الخارجي كنسبة من الاحتياطي النقدي ، وإعادة هيكلة الدين الخارجي بغرض إطالة آجال السداد ، وتكمن الفجوة البحثية هنا هو عن هذه الدراسة تناولت أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر بينما تميزت دراستنا بأنها ناقشت أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في اليمن من خلال دراسة أثرها على كافة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد اليمني ، وأعباء الدين الخارجي على اقتصاد الجمهورية اليمنية .

4 - مازن احمد أبو خضيرة . الديون الخارجية آثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، 2015م: - هدفت الدراسة إلى دراسة الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي ، وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة عكسية بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى ، حيث عن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج المقدر تفسر ما نسبته 56 % من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي ونسبة البطالة ، وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها التأكيد على إن القروض الخارجية يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التتموية ، وإعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل الزراعة والصناعة ، وتتمية القطاع الخاص وتكنولوجيا المعلومات ، والتوفيق بين متطلبات التنمية ، وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الإنتاجية وبما يتناسب مع الأهمية النسبية لها ، وتكمن الفجوة البحثية هنا هو إن هذه الدراسة ركزت على أثر الديون الخارجية على التنمية في فلسطين وانعكاساتها الاجتماعية وتداعياتها السياسية ، بينما ناقشت دراستنا أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في اليمن ، وتناولها الاتجاهات المتوقعة للدين الخارجي مستقبلاً ، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في بعض الجوانب النظرية ذات الصلة بموضوع دراستنا .

5 - صدام يوسف جميل دغش ، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن 2015م: - هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن ، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي ، وخلصت هذه الدراسة إلى إن الارتفاع المتتالي في الديون الخارجية هي أخطر العوائق أمام عملية التنمية وتسريع عجلة الاقتصاد ، حيث تواجه الأردن سلبيات القروض الخارجية والتي تترك آثارها على الاقتصاد مما تنعكس سلبياً على عملية التنمية وتحقيق أهدافها المنشودة ، وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها الاعتماد على القروض الداخلية كمصدر للديون بشكل أكبر من

القروض الخارجية ، والحد من القروض الخارجية بسبب المخاطر والآثار السلبية التي تتركها على الاقتصاد الوطني ، وتوفير برامج اقتصادية لتسديد خدمات الدين الداخلي والدين الخارجي ، وتظهر الفجوة البحثية في إن هذه الدراسة ركزت على أثر الدين العام بشكليه الداخلي والخارجي في الأردن ، بينما تناولت دراستنا الدين الخارجي فقط مع التوسع في تحليل أثره على المتغيرات الاقتصادية في اليمن ، وقد استفدنا من هذه الدراسة في إثراء دراستنا ببعض المفاهيم التي تخص الدين الخارجي .

6 - بن غالم أحلام وتمرانت أحلام ، المديونية الخارجية في الجزائر واقع آفاق ، 2018م: - هدفت الدراسة إلى دراسة المديونية الخارجية في الجزائر ، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي ، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها إن الجزائر عانت في فترة سابقة من أزمة مديونية خانقة أنعكس سلباً بصورة كبيرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، إلا إنه وبفضل ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية قامت الجزائر بتسديد مسبق للديون الخارجية مما أدى إلى تراجعها بصورة كبيرة ، وإنه بالرغم من عجز ميزان المدفوعات الذي كان أحد تداعياته الأزمة النفطية الراهنة إلا إن الجزائر لم تلجأ إلى المديونية الخارجية بالنظر إلى احتياطي الصرف الضخم الذي تتمتع به ، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع دائرة حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي كوسيلة لتفادي اللجوء إلى خيارات الاستدانة الخارجية بالنظر لقدرة الاستثمارات الأجنبية على تعويض قلة رأس المال ، وتظهر الفجوة البحثية في إن هذه الدراسة ربطت بين الدين الخارجي والنفط في الجزائر ، وركزت على إن تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري ، وإنه نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية تمكنت الجزائر من تسديد مديونتها ، وإنه بسبب الأزمة النفطية الأخيرة عاودت المديونية في الزيادة ، بينما تميزت دراستنا بالتركيز على انعكاسات الدين الخارجي على الاقتصاد اليمني من خلال دراسة وتحليل أهم مؤشرات الدين الخارجي ، وأثر مدفوعات الدين الخارجي على التنمية في اليمن .

المبحث الأول: - مفهوم وأنواع ومصادر وأسباب الدين الخارجي: -

1 - 1 مفهوم ومصادر وأسباب وأنواع الدين الخارجي: -

1-1-1 مفهوم الدين الخارجي: - هو مجموع ديون الحكومة المحلية والإقليمية ، ويعتبر مؤشراً على مقدار الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بدلاً من الضرائب ، ويعرف أيضاً بأنه مجموع الالتزامات المالية التي تتحملها الهيئات الحكومية في الدولة ، ويعرف بأنه الرصيد القائم غير المسدد للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة والمتربط على الحكومة دفعه تسديداً للالتزاماتها. (1)

كما يعرف الدين الخارجي بأنها تلك المبالغ التي اقتترضها اقتصاد وطني والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنه واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ، ويكون الدفع عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات

(1) السد المولى ، المالية العامة ، دراسة للاقتصاد العام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000م ، ص 1

الرسمية المتفرعة عنها ، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطلما إن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة. (2)

ويقصد بالدين الخارجي تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة ، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية ، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعاً إلى عدم قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية. (3)

1- 1 - 2: - مصادر الدين الخارجي: - تتكون مصادر الدين الخارجي من: (4)

1 - قروض المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف: - وهي القروض المقدمة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، قروض بنك الاستثمار الدولي ، البنك الإسلامي للتنمية ، منظمة الأوبك ، الصندوق الدولي للتطوير الزراعي ، الصناديق العربية مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتصل فترة السماح لهذه القروض ما يقارب عشر سنوات ، وتعتبر قروض ميسرة تصل نسبة الفائدة عليها 3 %.

2 - القروض الرسمية الثنائية: - وهي القروض المقدمة من الحكومات الأجنبية والعربية. وتصل فترة السماح فيها إلى خمس سنوات ، وفترة السداد تتراوح من 15 - 20 سنة مع نسبة فائدة يمكن اعتبارها معدومة.

3 - قروض البنوك التجارية: - وهي القروض التي تقدم من البنوك التجارية الأجنبية بعمولات مختلفة. وتتراوح فترة السماح لهذه البنوك من 1 - 3 سنوات ونسبة الفائدة تتراوح من 1 - 6 سنوات.

1- 1 - 3: - أسباب لجوء الحكومات إلى الاستدانة: - تعود أسباب لجوء الحكومات إلى الاستدانة لأسباب محلية تعاني منها الدول المدينة ، وإلى أسباب خارجية ناتجة عن الخلل في هيكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وفي ما يلي نوضح لأهم هذه الأسباب:

(2) مازن احمد أبو حصيرة ، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، 2015م ، ص 20

(3) قحاييه آمال ، أسباب نشأت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (3) نوفمبر 2012م.

(4) عزيزة محمد عبد الله عبيد ، أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، كلية التجارة ، 2015م و ص 81

أولاً: الأسباب الداخلية:- وهي تشكل مسئولية البلدان النامية في تفاقم أزمة المديونية فيها , نبين في ما يلي أهم هذه العوامل:

- 1 - ضآلة حجم المدخرات المحلية: - إن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه البلدان النامية هو استعانتها بالقروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها , فكانت تنظر إلى الاقتراض الخارجي كبديل للدخار المحلي , مما أدى إلى تقاعسها من تعبئة مواردها المحلية. (5)
- 2 - قصور السياسات السليمة لعملية التنمية: - إن التجارب التنموية في البلدان النامية تناولت عملية التنمية المنشودة وكأنها مرادفاً للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي تنعم بها البلدان الرأسمالية الصناعية , لذلك انتهجت هذه البلدان بصفة عامة منهجاً خاصاً في التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة فيها. (6)
- 3 - سوء إدارة الدين العام: - تفاقمت أزمة المديونية بسبب سوء الإدارة لهذه الديون , والاستخدام غير الرشيد للأموال التي تتلقاها الدول النامية , وعدم وجود جهاز منظم يتولى الإشراف على عملية الاقتراض والرقابة عليها. (7)
- 4 - تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية: - انتشرت ظاهرة تهريب الأموال الوطنية إلى الخارج في معظم البلدان النامية خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات , بسبب الفساد الإداري والرشوة وعدم الاستقرار السياسي واستغلال النفوذ, مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية. (8)
- 5 - التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف: - كما نعلم عن الديون الخارجية هي عبارة عن أرصدة نقدية يتم ضخها في الاقتصاد المحلي , فليس من قبيل الصدفة أن تكون البلاد ذات المديونية الخارجية الثقيلة مصابة بموجات تضخمية حادة و مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات , ويضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة في السوق الدولي , ويضغط على سعر الصرف للعملة المحلية , فتتدهور قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى. (9)

(5) رمزي زكي , أزمة القروض الدولية , دار المستقبل العربي , القاهرة , 1987م , ص 120

(6) فضيلة جنوحات , إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية , جامعة الجزائر و 2006م , ص 64

(7) محمد شاهين , أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي , جامعة الأزهر , فلسطين , 2012م , ص 34

(8) رياض أبو العطا , ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي , دار النهضة , مصر , 1998م ص 37

(9) محمد شاهين أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي , مرجع سابق , صفحة 9

- 6 - العجز المتزايد في ميزان المدفوعات: - عن الدولة النامية تدور في حلقة دائرية سلبية , فأزمة النمو فيها تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجه تضخمية حادة , ينعكس التضخم بدورة في تردي شروط التبادل التجاري مع الخارج , وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات , ويدفع إلى مزيد من الاستدانة.
- 7 - زيادة الإنفاق العسكري: - تسابقت الدول النامية بعد استقلالها على التسلح , وأدى الإفراط في سباق التسلح إلى لجوء الدول النامية إلى الاقتراض , وهذا الاقتراض لا يدر أي فوائد مالية تستخدم حصيلتها في خدمة أعباء الدين , بذلك يكون الإنفاق العسكري إهداراً للطاقت الإنتاجية. (10)
- 8 - عدم فعالية السياسة الضريبية: - عندما لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب وفرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة , وذلك إما لأنها قد وصلت إلى حدها الأقصى بحيث لا يصح للدولة بعده أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب , وإلا أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة أو إنها قد يترتب عن زيادتها ردود فعل سياسية واقتصادية. (11)

ثانياً: الأسباب الخارجية : - وتتمثل في العديد من العوامل يمكن أن نضعها ضمن العوامل الخارجية وهي:

- 1 - ارتفاع أسعار الفائدة: - كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على لأسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية , إذ تجاوزت الفوائد المدفوعة في العديد من البلدان قيمة التمويل , وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون , ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي. (12)
- 2 - الإجراءات الحمائية: - تكمن المآخذ السلبية في الحماية في الثمن الاقتصادي الذي تفرضه على الاقتصاديات القومية , لاسيما الفقيرة منها , فقد خلصت دراسات أجراها البنك الدولي إلى إن إزالة الحوافز الحمائية في بعض الدول النامية أدت إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 1,2 % و 2,6 % , بالإضافة إلى ذلك أعقب تحرير التجارة تنامي سريع في حجم كل من الاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. (13)

(10) رياض أبو العطاء , ديون العالم الثالث , على ضوء أحكام القانون الدولي , مرجع سابق , ص 9

(11) رفعت المحجوب , المالية العامة , دار النهضة , القاهرة , 1978م , ص 449

(12) رمزي زكي , أزمة القروض الدولية , مرجع سابق , ص 120

(13) البنك الدولي , تعزيز الحماية التجارية , تهديد للاقتصاد في العالم , 2009م , ص 18

3 - تغيرات أسعار النفط: - ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عامي 1974م - 1979م , وهو ما انعكس في زيادة الإنفاق على الطاقة في العديد من الدول النامية , وفي نفس الوقت تضخم أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية. (14)

4 - تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: - نقصد هنا بتدهور شروط التبادل الدولي انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدول المتخلفة مقارنة مع وارداتها المتأتية في أغلبها من الدول الرأسمالية المتطورة , حيث عانت الدول المتخلفة ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة التي أصبحت الميزة الأساسية للتجارة الدولية. (15)

1 - 1 - 4: - أنواع الديون الخارجية: - تختلف الديون الخارجية تبعاً للجهة التي تصدره والجهة التي تتلقاها , وكذلك الغرض الذي ينفق من أجله , ويمكن أن تكون الديون الخارجية مبالغ نقدية يحصل عليها البلد , وتكون عادة بالعملات الأجنبية , أو تدفقات سلعية يمكن سدادها سلعياً أو نقدياً حسب العقد , ويمكن تقسيم الديون الخارجية إلى:

أ - حسب الفترة الزمنية للسداد: - تنقسم الديون حسب الفترة الزمنية للسداد إلى: - (16)

1 - ديون قصيرة الأجل:- وهي الديون الواجبة السداد في مدة أقصاها سنة , ويتميز هذا النوع بارتفاع تكاليفه , ولا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على القروض طويلة الأجل , خاصة عندما تعتمد على تصحيح عجز مؤقت في موازنتها.

2 - قروض طويلة الأجل: - وهي الديون الواجبة السداد في مدة زمنية أكثر من سنة , وقد تزيد عن عشر سنوات , ويتصف هذا النوع بانخفاض تكاليفه مقارنة بالنوع الأول , وكثرة تسهيلات , وعادة ما يضاف إليه نوع آخر هو الدين متوسط الأجل المرتبط بالخطط الاقتصادية , وتحتوي القروض طويلة الأجل على ما يلي:-

- ديون مضمونة علناً وهي قروض تعود لشركات خاصة يحصل عليها المقترض بحيث تكون مضمونة السداد بوساطة عامة (حكومية أو جهة رسمية) .
- ديون خاصة غير مضمونة: - وهي ديون مستحقة لجهات غير حكومية ولا تضمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث الشروط والفائدة.

(14) احمد سلامة , أزمة أسعار النفط العالمية , 1990م , ص 85

(15) عبد الباقي روابح , المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر , جامعة العقيد الحاج الخضر , الجزائر و 2006م , ص 39

(16) محمد بن العقلا , مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 1990م , ص 15

- ديون عامة: - وهي قروض عائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها.
- ب- ديون حسب الجهة التي تتولى تقديم القرض: - (17)
- 1 - ديون رسمية: - وهي الديون التي تقوم الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية بتقديمها , وتتميز بعدد من المزايا منها طول مدة القرض , انخفاض معدل الفائدة , وجود فترة سماح كبيرة , ويندرج منها الأنواع التالية: -
- القروض الثنائية: - وهذه القروض تنشأ بين حكومتي دولتين , وغالباً تكون مشروطة.
- القروض متعدد الأطراف: - وهذه القروض تمنحها أطراف أو منظمات دولية أو إقليمية , وتختلف باختلاف الهيئات المانحة لها , وتعكس وجهة نظر الأطراف التي تسيطر عليها هذه المنظمات.
- قروض المصدرين: - وهي قروض تمنحها مؤسسات داخل الدولة التي تنتهج سياسة تشجيع لصادراتها , وهي نوع من التسهيلات للدولة المدينة المستوردة.
- ديون خاصة: - وهي تلك الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية الأجنبية , وتعتبر شروطها قاسية , حيث تتميز بانخفاض مدة القرض , وفترة السماح , وارتفاع سعر الفائدة و تشمل على ما يلي: -
- قروض البنوك التجارية: - وهي التي تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيله الدولة النامية من النقد الأجنبي , وتكون غالباً قصيرة الأجل , وتحدد أسعار الفائدة كما هي في البلد الدائن وهي مرتفعة . بل وإن قروضها تعتبر من أهم أسباب أزمة القروض الدولية في بداية الثمانينات من القرن الماضي.
- قروض المصدرين الخاصة: - وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات , وبأجل لا تزيد عن خمس سنوات , ويحدد معدل الفائدة طبقاً لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية الدائنة .

(17) همام وائل محمد أبو شعبان , أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي , دراسة تطبيقية لدول عربية , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية , غزة , ص 42

ج - حسب شروط تقديمها: - وتنقسم إلى: - (18)

1 - القروض الميسرة: - وهي تلك القروض التي تتميز بطول فترة الاستحقاق. ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة فيها.

2 - القروض الصعبة: - وهي تلك القروض التي تتميز بارتفاع معدلات الفائدة فيها. وانخفاض فترة الاستحقاق وفترة السماح. حيث إنها تتعرض لشروط تجارية.

د - حسب طبيعة الاستخدام: - وتنقسم إلى: -

- قروض خارجية للأغراض الاستهلاكية: - تستخدم هذه القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي. وقد تكون قروض نقدية أو عينية.

- قروض خارجية للأغراض الاقتصادية: - تستخدم تلك القروض في تمويل عملية التنمية في الدول النامية.

- قروض خارجية للأغراض العسكرية: - وتتصف تلك القروض بأنها غير منتجة وليس لها مردود اقتصادي.

1 - 2: الآثار الاقتصادية للدين الخارجي: -

1 - 2 - 1 المؤشرات والآثار الاقتصادية للدين الخارجي: - هناك مجموعة من المؤشرات التي تساعد في اكتشاف مصادر الدين الخارجي. ومن ثم المساعدة في إدارتها. وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين فإنها تساعد على تقييم نقل دين أي دولة، وإمكانية تحويلها دولة ذات مديونية عالية أو قليلة، ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه المؤشرات: - (19)

1 - مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات: - يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية. وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات. كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة. وكذلك بفترة آجال المديونية. حيث إن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية. علماً بأن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة. ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر السيولة (الاحتياطي الأجنبي، الديون القصيرة).

2 - مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون: - يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لدولة ما، ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونته المترتبة على القروض التي يحصل عليها من الخارج، وتلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف. وعلى سياستها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ.

(18) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 36

(19) مازن احمد أبو خضيرة، الديون الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مرجع سابق، ص 54

أو مؤقت في ميزان المدفوعات . لذا تلجأ لهذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموازنة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات . والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف إتباع سياسة انكماشية خاصة عن فاعلية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد (التقليل في العجز في الحساب الجاري) أمر مشكوك فيه.

3 - مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: - تمثل نسبة مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية ويعبر عنه بالعلاقة التالية (مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي = الديون الخارجية ÷ الناتج المحلي الإجمالي) وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك.

4 - مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية: - وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة ، ويقاس الاستدانة في الدول ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية ، وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على إن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.

1 - 2 - 2: أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي: - تقيد الديون الخارجية النمو الاقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج ، حيث تكون الحكومة أقل استعداداً لتبني سياسات صعبة أو مكلفة إذا توقعت إن العوائد المستقبلية من زيادة الإنتاج ستذهب للدائن الأجنبي . وعليه فإن السياسات الضعيفة المتخذة ستؤثر على الاستثمار والإنتاجية ، كما سيؤدي عدم الاستقرار ، وعدم التأكد المستقبلي بسبب زيادة الديون إلى قليل من الحماسة لرفع المستوى الفني أو استخدام غير أمثل للموارد ، وهذا بدوره سيؤدي إلى ضعف الإنتاجية ، وتؤثر الديون بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة والتي تشمل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية مما سيؤثر على الرأس المال البشري ، ومن ثم على قرار الاستثمار والنمو الاقتصادي.

1 - 2 - 3: أثر الدين الخارجي على الصادرات: - يمكن الأثر السلبي للدين الخارجي على هذا القطاع بالأخص فيما يتعلق بخدمة الدين والتي تعتبر في الحقيقة اقتطاع من حصيله وأصل القرض ليرتد ويدفع ثانية للدائنين ، فمع ارتفاع هذا العبء يزداد الضغط على فائض موازين المدفوعات ، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم ارتفاع نسبة خدمة الدين وبما ستدفع القطاعات الاقتصادية الداخلية لتحويل الأموال إلى الخارج بدلاً من ادخارها بسبب التخوف المستقبلي من خدمة هذا الدين ، وبالتالي حرمان الجزء الأهم من بين هذه القطاعات في الاستثمار الذي سيتأثر سلباً بصورة مباشرة.

1 - 2 - 4: أثر الدين الخارجي على تعبئة المدخرات المحلية: - يكمن أثر الدين الخارجي على المدخرات المحلية باعتبار إن الأعباء الناجمة من خدمة الدين المتمثلة في مدفوعات الدين تستقطع جزءاً من الدخل في صورة تسريبات لا يستفيد منها هذا الدخل القومي . بل يعتبر جزءاً من استهلاك الدخل . وبالتالي يضغط هذا العبء على المدخرات الإجمالية ويحرم أهم عنصر من عناصر الاقتصاد إلا وهو الاستثمار من الاستفادة منه . ومن الضروري الربط بين مسألة الادخار والحصول على الأموال لاستثمارها (الاقتراض) من جهة وسعر الفائدة على تلك الأموال من جهة أخرى . فالحصول على القرض الخارجي المصحوب بأسعار فائدة عالية سيضعف من الكفاية الحدية لرأس المال والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال وهذا يتعارض مع مقتضيات التنمية للمدخرات المحلية . بمعنى إن الادخار سيتأثر باتجاه إيجابي تارة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة . لكنة في نفس الوقت سيرفع من قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها للخارج . وسيؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي . لكن درجة التأثير تعتمد بالدرجة الأولى على أيهما يعتبر أكثر الكفاية الحدية أمام سعر الفائدة . وحينها يتم قياس أثره على الاقتصاد .

1 - 2 - 5: أثر الدين العام على التضخم:- تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين الدين الخارجي والارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار للدول المدينة . وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية لهذه الدول يمكن أن يفسر جزئياً الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار على اعتبار عن هناك عوامل موضوعية أخرى مثل الاختلال الهيكلي والسياسات المالية والنقدية التوسعية التي تعتبر من العوامل المفسرة لظاهرة التضخم . والعلاقة بين الدين العام والتضخم تتمثل في: - (20)

1 - تميل الأسعار نحو الارتفاع عندما تبدأ عملية سداد الدين الخارجي . وخاصة إذا كانت المشروعات التي تم تمويلها عن طريق الأجنبي لا تعمل بطاقتها القصوى وهو الأمر الشائع في الدول النامية.
2 - بسبب إن معظم القروض مشروطة بعملية توريد سلع نصف مصنعة أو سلع مصنعة من البلد المقرض فإن مختلف الدراسات والتقارير تؤكد إن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100 % باعتبار إن المورد يجد نفسه في حالة احتكار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقرض.
3 - إن ضعف القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية له الأثر الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الضرورية . وصيانة وتجديد وسائل الإنتاج . حيث يؤدي إلى انخفاض عرض السلع مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار.

1 - 2 - 6: أثر الدين العام على ميزان المدفوعات: - إن معظم البلدان النامية المدينة التي واجهت مشكلات خدمة الدين ازدادت حدة مشاكلها المالية زيادة كبيرة خلال عقد الثمانينات . فقد أصبحت مدفوعات خدمة الدين أهم البنود المسببة للعجز في الحساب الجاري و استنزاف الاحتياطيات الرسمية .

(20) عبد الباقي رواج ، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 55

وهكذا وبعد إن كان الاقتراض الخارجي وسيلة لسد العجز المؤقت لميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عملية التنمية أصبح الإفراط في الاقتراض الخارجي عاملاً أساسياً لهذا العجز . وهذا الأمر يتطلب الاستمرار في مزيد من الاقتراض لتمويل العجز. (21) وتشير المعطيات إلى إن الدول النامية تعاني من وجود مستمر وهيكلية في موازين مدفوعاتها ، وبعد إن وصلت الديون الخارجية إلى مستويات حرجة في البلدان النامية ، أصبحت مدفوعات خدماتها تمثل أحد أهم العوامل المسببة في العجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط) ، وهكذا أصبح المأزق الذي تواجهه البلدان المتخلفة يتمثل في إنه بعد إن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان ، أصبح الإفراط في الاقتراض عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز الأمر الذي مزيداً من الاقتراض ، وهكذا تفتتح أمام الاقتصاد المدين حلقة انفجارية لديونه الخارجية. (22)

1 - 2 - 7: أثر الدين الخارجي على الاستثمار: - إن الهدف الأساسي من الاقتراض الخارجي هو تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان المدينة . غير إنه أثبتت التجربة إن معظم هذه البلدان وخاصة تلك المثقلة بالديون انخفضت فيها نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من أن ترتفع ، كذلك تبين إنه حتى وإن أستخدم الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية فإن ذلك لا يشكل ضماناً لعدم ظهور مصاعب في خدمة الدين ، وذلك لأن قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد أعباء الديون الخارجية تتوقف على عدد من العوامل منها: - (23)

1 - قد يكون المشروع الاستثماري إنتاجياً ، غير إنه ليس سليماً من الناحية الاقتصادية ، فيعجز عن تحقيق معدل العائد الضروري والكافي لسداد أعباء الديون المترتبة عليه.
2 - حتى وإن افترضنا إن المشروع الاستثماري مردوديته رابحة ، فقد لا يكون كل نوع من التمويل وشروطه ملائماً ، ذلك لأن تزايد الاعتماد على الاقتراض من البنوك التجارية في شكل قروض ميسرة الأجل مثلاً وبأسعار فائدة متغيرة وعالية ، من شأنه أن يكلف المشاريع الإنتاجية تكاليف باهظة تؤثر في ربحيتها.

1 - 2 - 8: أثر الدين الخارجي على الخطط الإنمائية: - في الوقت الذي تكونت فيه العائدات النفطية لدى بعض الدول بكمية كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السبعينات ، شهدت أيضاً الفترة نفسها تصاعد حجم الدين الخارجي بمعدلات لم يسبق لها مثيل . ولم تقتصر عمليات الاستدانة على الدول العربية غير النفطية فحب بل تفاقم حجم مديونية الدول النفطية كذلك ، وقد رافق ذلك تصاعد في

(21) فضيلة جنوحات إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص

(22) رمزي زكي ، الديون والتنمية ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، 1985م ، ص 143

(23) رمزي زكي ، الديون والتنمية ، المرجع نفسه ، ص 13

حجم مدفوعات خدمة الدين الخارجي في جميع الأقطار العربية خاصة منها غير النفطية ، وأصبحت تلتهم جانباً كبيراً من حصيللة الصادرات من السلع والخدمات ، وشكل هذا عبئاً كبيراً على خطط التنمية المستقبلية ، نظراً لامتصاص جانب كبير من النقد الأجنبي في خدمة الديون الخارجية ، ويمكن تخفيض آثار المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية من خلال تحليل آثارها على الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم ، فالعلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والادخار المحلي أفرزت طرحين هما: (24)

1 - إن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما استغلت استغلالاً اقتصادياً تؤدي إلى زيادة الناتج القومي ارتفاع مستويات الدخل ، وبذلك ترتفع معدلات الادخار ، وذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ، وهو الذي توخته البلدان النامية من وراء اقتراضها الإحلال بين الصنفين .
2 - إن هذه الأموال لا تستغل استغلالاً أمثل ، وغالباً تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصاً للسلع المستوردة ، ونسبة قليلة منها فقط تتجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها ، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ، ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه و هو ما يؤثر سلبياً على إمكانيات الادخار المحلي ، وعلى الطاقة الاستيرادية ومعدلات التضخم .

1-2-9: أثر تزايد عبئ الدين الخارجي على القدرة الذاتية للاستيراد: - توجد علاقة وثيقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الواردات في أي اقتصاد ، وهي العلاقة التي يعكسها ما يسمى بالميل المتوسط للاستيراد ، وتوجد علاقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الاقتصادي ، وهي تلخص في التالي: - (25)

1 - العلاقة بين مستوى الاستهلاك المحلي والواردات: - نظراً لاعتماد هذا الاستيراد على استيراد أنواع معينة من السلع الاستهلاكية التي لا ينتجها الاقتصاد الوطني أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الاستهلاك الداخلي كالسلع الغذائية والأدوية)
2 - العلاقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار .
3 - العلاقة بين تنفيذ برنامج الاستثمار التي يضعها الاقتصاد الوطني وبين استيراد الكثير من الآلات والمكينات والمعدات الإنتاجية الأخرى .

لهذا فإن قدرة الاقتصاد الوطني على الاستيراد هي متغير بحكم مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار ، ومن ثم فإنه لو تعرضت هذه الطاقة للضغط أو التقلب فإنها تجر معها نتائج سيئة للاقتصاد الوطني ، وخاصة إذا كان الميل للاستيراد كثيراً ، وهيكل الواردات يضم طوائف هامة من السلع التي يصعب الاستغناء عنها ، وعلية فتزايد المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية قد

(24) حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى و 2000 ، ص 43

(25) ومزي زكي ، التنمية والديون ، مرجع سابق ص 128

أثرت بشكل واضح على القدرة الذاتية لهذه الدول على تمويل وارداتها (26) ، وتتحدد قدرة الدولة الذاتية على الاستيراد في ضوء عاملين أساسيين هما: (27)

1 - مقدار ما يؤدي للبلد من عملات أجنبية من جراء ما يصدره للعالم الخارجي من سلع وخدمات بعد دفع الالتزامات الخارجية المستحقة على البلد.

2 - القوة الشرائية لوحدة الصادرات في السوق العالمي وهي تتوقف أساساً على العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات والواردات

ويمكن قياس القدرة الذاتية للدولة على الاستيراد في المعادلة الرياضية التالية: -

$$C I = x - (D + P) \div \pi i$$

حيث إن:

C I القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الاستيراد.

X حصيلية الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة.

D مدفوعات خدمة الدين الخارجي.

P تحويلات الأرباح للخارج.

Pi الرقم القياسي لأسعار الواردات (سعر الوحدة من الواردات).

1- 2- 10: أثر الدين الخارجي على معدلات نمو التجارة الدولية: - أثرت أزمة القروض الخارجية على الحالة الاقتصادية للدول الدائنة والدول المدينة على حد سواء . ولقد انطوى ذلك على فوضى في المعاملات بين الدول وتقييد المعاملات الدولية ، ولقد اتبعت الدول المدينة سياسات مالية ونقدية كان لها أثراً سلبياً على خطط التنمية الاقتصادية ، وبدلاً من أن تصبح القروض الخارجية ملجأً لسد الفجوة التمويلية لبرامج التنمية أصبحت عبئاً على اقتصاديات البلدان النامية وعنصراً من عناصر تسرب الدخل الوطني وسوء توزيعه (28) ، وقد قامت العديد من الدول النامية بتقييد الواردات وتقييد الاستهلاك المحلي ، والعمل على زيادة الصادرات باعتبارها مصدراً من مصادر النقد الأجنبي لخدمة أعباء ديونها الخارجية ، بعد أن قل انسياب القروض الجديدة لها . ولقد أحدث ذلك تحولاً في المركز التجاري للدول النامية ، حيث أصبحت في مراكز تصديرية لا بأس بها ، الأمر الذي أثر على صادرات الولايات المتحدة

(26) يقصد بالقدرة الذاتية مدى كفاية الموارد المتاحة من النقد الأجنبي الناتجة من المصادر الوطنية المختلفة مع استبعاد القروض والتحويلات الخارجية في تمويل وارداتها المختلفة.

(27) ومزي زكي ، الديون والتنمية ، مرجع سابق ، ص 130

(28) حمدي رضوان الاقتصاد الدولي ، الأصول الفكرية والديناميكية الواقعية ، القاهرة 2001 م ، ص 46

الأمريكية والدول الصناعية الأخرى ، (29) وهكذا كان لأزمة المديونية الخارجية أثر سلبي على معدلات نمو التجارة الدولية . حيث اتبعت كثير من الدول النامية سياسات تقييد الواردات ، وبالتالي انكششت صادرات الدول الصناعية.

1 - 2 - 11: أثر عبئ القروض الخارجية على الاحتياطات الدولية والانتقال الصافي للموارد الأجنبية:
- أدى ارتفاع عبئ الديون الخارجية للدول النامية إلى زيادة الحاجة لتكوين احتياطات دولية لتلك البلدان . فعادة ما تسدد الدولة مدفوعات خدمة ديونها الخارجية عن طريق حصيلة الصادرات ، ولكن قد يكون هناك فترات أو شهور معينة لا يكون لدى الدولة قدر كافٍ من هذه الحصيلة ، ولهذا يجب ان يكون لدى الدولة قدر من الاحتياطات الدولية يمكنها من سداد مدفوعات ديونها الخارجية . ويؤثر هيكل الديون الخارجية من حيث العملات الأجنبية على نصيب الوزن النسبي لهذه العملات في هيكل الاحتياطات الدولية ، لأنه غالباً ما يسدد البلد المقترض بنفس العملة التي اقترض بها ، كما يؤثر أيضاً هيكل الدين الخارجي من حيث مصدر القرض أي من حيث كونها قروض طويلة أو قصيرة الأجل على مستوى الاحتياطات الدولية ، ويعتبر مؤشر الاحتياطات الدولية من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها المصارف وأسواق النقد الدولية لقياس درجة المخاطرة أو الثقة الائتمانية للبلد المقترض ، ومما سبق يتضح إنه كلما ارتفع عبئ الدين الخارجي وازدادت المبالغ المتوقعة دفعها في المستقبل لخدمة هذه الديون كلما ازدادت الحاجة إلى تكوين الاحتياطات الدولية ، إذ إن تكوين هذه الاحتياطات يجب النظر إليه على إنه بمثابة صمام أمان مهم لدرء احتمالات توقف الخارجية الخارجية وما يتبع ذلك من نتائج وخيمة. (30) ويترتب على أعباء الديون بمعدلات أسرع من حجم الديون إلى وجود انتقال عكسي للموارد الأجنبية ، حيث أصبح الفرق بين القروض الجديدة والمبالغ المدفوعة لتسوية أعباء الفوائد وأقساط استهلاك الدين ضعيفاً أو سالباً ، وهناك أسباب وراء هذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى انخفاض حجم التدفقات المالية المناسبة للبلدان النامية . وزيادة أعباء خدمة الديون الخارجية ، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. (31)

خلاصة المبحث الأول: - من خلال مشكلة الدراسة التي تشير إلى إن الجمهورية اليمنية تعاني من نقص في التمويل لاحتياجاتها التنموية نظراً لعدم كفاية مواردها الداخلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية لجأت إلى القروض الخارجية لتمويل البرامج التنموية ، وبالرجوع إلى الفرضية الأولى للدراسة والتي تشير إلى إن الحاجة للدين الخارجي كانت بسبب عدم كفاية الموارد المحلية ، ووجود

(29) حمدي رضوان ، الاقتصاد الدولي ، نفس المرجع ، ص 47

(30) ومزي زكي ، الديون والتنمية ، مرجع سابق ، ص 202

(31) سهير محمود ، التحويل العكسي للموارد ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مجلة ربع سنوية العدد ، 411 ، 1988م ، ص 16

فجوة في المدخرات المحلية ، وفجوة في التجارة وفجوة عجز الموازنة ، والفرضية الثانية التي تشير إلى إنه يتم اللجوء إلى الدين الخارجي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المرغوبة ، فقد توصلنا في المبحث الأول إلى إن الحاجة إلى الدين الخارجي جاءت بسبب ضآلة المدخرات المحلية ، وقصور السياسات السليمة لعملية التنمية ، والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، وتزايد الإنفاق العسكري ، وعدم فعالية السياسة الضريبية ، وضعف كفاءة الاستثمارات ، وسوء استعمال الموارد ، فإنه من الضروري أن يتم تغطية النقص في التمويل عن طريق تمويل إضافي ، حيث يتم اللجوء إلى الدين الخارجي الذي سيكون له دور مهم في تمويل عملية التنمية.

المبحث الثاني: - آثار وانعكاسات الدين الخارجي على اقتصاد الجمهورية اليمنية: -

2 - 1: أسباب الدين الخارجي وأثره على التنمية في اليمن: -

2 - 1 - 1: أسباب الدين الخارجي في اليمن: - إن تزايد حدة الدين الخارجي للجمهورية اليمنية وتفاقم أعباء خدمته يرجع لعدد من العوامل منها ما هو متعلق بالظروف الداخلية والبعض الآخر بالتطورات الاقتصادية العالمية والوضع الخارجي. ويمكن إيضاحها في الآتي:

أولاً: العوامل الداخلية: -

1 - سوء الأداء الاقتصادي في ظل غياب إستراتيجية واضحة للتنمية: - على الرغم من تعدد العوامل التي أدت أزمة الديون الخارجية اليمنية ، إلا إنه يمكننا القول بأن غياب إستراتيجيه واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عكس أثره بشكل واضح وجلي على هذه الأزمة والعوامل المتعلقة بها ، فالمتتبع لمسار وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن يلحظ انعدام وضوح الهدف الذي تسعى إليه هذا الخطط الذي يسعى المجتمع ككل لتحقيقه ، رغم عن هذه الخطط في ظاهرها تركز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ورفع مستوى معيشة الشعب ، إلا إن هذا الاهتمام بالفرد (هدف التنمية وأساسها) قد غاب عن ذهن واضعي السياسة الاقتصادية ، كما إنه لا يوجد هدف إستراتيجي محدد تبعاً للموارد المتاحة من أجل تحقيقه والوصول إليه على المدى المنظور ، وبشكل عام يمكن تلخيص أزمة إستراتيجية التنمية في الآتي: -

أ - لم تول إستراتيجيات التنمية محددات النمو المختلفة (الادخار و الاستثمار ، العنصر البشري والتنظيمي ، السياسات الاقتصادية المناسبة) الاهتمام الكافي ، بالرغم من القصور الواضح في المدخرات المحلية. (32) ولم يهتم القائمون على السياسة بتنمية هذه المدخرات ، لتغطية الفجوة بينها وبين الاستثمار ، بل تم الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.

ب - على الرغم من أن أهداف التنمية تتصف دائماً بأنها أهداف مستمرة ومتجددة في كل مرحلة من مراحل التطور ، وتتفرع من الأهداف العامة أهداف تفصيلية لكل مرحلة يعبر عنها بالاستراتيجيات ، إلا

(32) مركز القروض الخارجية اليمنية ، بيانات غير منشورة.

إن التقديم الأخير لإجمالي الأهداف والإستراتيجيات العامة للبرامج والخطط التنموية يظهر بعض الأهداف الأساسية للتنمية الشاملة ، والتي كان من المفترض أن تظل أهدافاً مستمرة في كل الخطط على شكل سلسلة متواصلة الحلقات . قد ظهرت في بعض الخطط وانقطعت أو غابت في البعض الآخر . (33)

ج - اقترنت مجهودات التنمية منذ بداية مرحلة التخطيط في بداية السبعينات من القرن الماضي بالاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية ، وعلى تحويلات العاملين المغتربين بالخارج ، إلا إن إستراتيجية التنمية لم تقم على أساس واضح . فأحياناً يتم التركيز على قطاع الزراعة ، وأحياناً على قطاع الصناعة وأخرى على قطاع الخدمات ، ويستدل على ذلك من متابعة خطط التنمية في اليمن ، فلا يوجد تركيز واضح على قطاع معين ثم يترك ليتم التركيز على قطاع آخر .

2 - فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية : - إن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف وإلى حد بعيد على قدرة الاقتصاد الوطني على استغلال موارده وتوظيفها التوظيف الأمثل لتنفيذ الاستثمارات المرغوبة والتي يوجد لها مصدران هما :

المصدر الأول: المدخرات المحلية . سواء أكانت مدخرات حكومية أم خاصة (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) .

المصدر الثاني: منة خلال الموارد الأجنبية والتي يمكن أن تتوفر من خلال القروض والمساعدات الخارجية ، أو من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر للاستثمار في الاقتصاد الوطني ، ولسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المرغوبة اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف . يتم اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي .

(33) نتائج المباحثات مع الجانب الروسي ، مذكرة غير منشورة ، 1998م .

جدول (1 - 2) يوضح تقدير العجز في الادخار المحلي (G T) خلال الفترة من 2011م - 2020م
(مليون دولار)

الادخار المحلي G T	الاستثمار	التغير في الادخار S O	الانحراف المتوسط للادخار S (Y - YO)	معدل الادخار الحددي	التغير في الناتج المحلي Y- YO	السنة
222 +	2615	2837	0	0	0	2011م
114 +	2480	2594	243	0,207 -	1173 +	2012م
66 -	2681	2615	21 +	0,008 +	2419+	2013م
28 +	2690	2718	103+	0,261 +	394 +	2014م
476 -	2916	2440	278 -	0,142 -	1958 -	2015م
1041 -	3050	2009	431 -	0,318 -	1354 -	2016م
979 -	2791	1812	197 -	0,309 -	638 -	2017م
119 -	1720	1601	211 -	0,131 -	1606 -	2018م
144 -	1677	1533	68 -	0,203-	335 -	2019م
58 -	1418	1360	173 -	0,541 -	320-	2020م

الجدول من إعداد الباحث بناء على كتاب الإحصاء السنوي للسنوات 2011م - 2020م

يتضح من بيانات الجدول (1 - 2) إن الصفة العامة للادخار المحلي تمثلت بالعجز الشديد في قدرته على تغطية متطلبات الاستثمار المحلي باستثناء الأعوام 2011م و2012م ، وتفاوت مقدار العجز من عام لآخر حيث وصل ذروته في عام 2016م إلى 1041 مليون دولار ، وهذا يعني إن الادخارات المحلية لا تغطي الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد ، مما يتطلب الاعتماد على التمويل الدولي الخارجي لسد هذه الفجوة.

جدول (2 - 2) يوضح تقدير العجز في التجارة الخارجية للفترة 2011م - 2020م (مليون دولار)

التجارة الخارجية F	الصادرات X	معدل التغير في الواردات MO	الانحراف المتوسط للواردات م (ت - ت0) M	المعدل الحدي للاستيراد م Y- Y0	التغير في الناتج المحلي ت - ت0 M - M0	التغير في الواردات و - و0 U - U0	السنوات
381	8599	8218	0	0	0	0	2011م
30	8341	8311	14780	12,6	1173	93	2012م
544-	7902	8446	43300	17,9	2419	135	2013م
- 3915	7862	11777	39,4	0,1	394	3331	2014م
- 4865	1444	6309	705 -	0,36	1958-	5468-	2015م
- 6367	431	6798	3791	2.8 -	1354-	489	2016م
- 5215	1301	6516	1467 -	2.3	638-	282-	2017م
- 5535	1569	7104	9903	3,8 -	2606-	688	2018م
- 5848	1382	7230	913	2,7 -	335-	126	2019م
- 6296	1115	7411	576	1,8 -	320-	181	2020م

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2011م - 2020م)

ويتضح من الجدول السابق تراجع قيمة الصادرات بشكل كبير من حوالي 8599 مليون دولار عام 2011م إلى حوالي 1115 مليون دولار عام 2020م . ويرجع ذلك إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية وإلى الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية والتي أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات بشكل عام. وقد نتج عن التبادل التجاري مع العالم الخارجي أن سجل الميزان التجاري حقق عجزاً مستمراً منذ عام 2013م ، وتوضح فجوة العجز في الميزان التجاري الذي يتضمن الأهمية النسبية لكل من

الصادرات والواردات إلى إجمالي التجارة الخارجية التي ارتفعت من 381 مليون دولار عام 2011م إلى 6296 مليون دولار عام 2020م.

وهذا يعني إن فجوة الادخار والتجارة ستظلان قائمتين طالما بقي الخلل قائماً بين الادخار والاستثمار ، وبين الإيرادات والنفقات الحكومية ، وبالتالي فإن فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية ستظلان تمثلان عائقاً أمام زيادة النمو في الاقتصاد اليمني.

3- الفش وضعف كفاءة النظام الضريبي: - يتسم النظام الضريبي في اليمن بضعف الكفاءة والعدالة ، حيث لا تمثل الضرائب المباشرة سوى 21,4 % من إجمالي الإيرادات ، أما الضرائب غير المباشرة فمتوسط نسبتها 28,2 % ، هذا بالإضافة إلى عدم العدالة في تطبيق الضريبة على الفلاحين والتجار ، حيث تتميز لصالح كبار المزارعين وكبار التجار ، كما إن القائمين على جباية الضرائب يقومون بعمل تقديرات جزافية على صغار التجار بهدف ابتزازهم مقابل تخفيض قيمة الضريبة ، كما إن قطاع الأعمال يعد أكبر القطاعات تهرباً من الضريبة وتجنباً لها ، ذلك إن الممول عادة ما يميل إلى نقل الضريبة ، إما بنقلها إلى الأمام أي إلى المستهلك النهائي ، أو التهرب من أدائها أو تقديم إقرارات ضريبية لا تعبر عن حقيقة النشاط الفعلي الواجب عليه ، وغالباً ما تقدم إقرارات ضريبية أقل من الواقع ، كما إن النظام الضريبي في اليمن يعيبه الاختلال النسبي لقاعدة العدالة في تحمل الأعباء الضريبية ، إذ يستقر عبؤها في الغالب على المستهلك النهائي ، فانخفاض الضرائب المباشرة وهي ضرائب تفرض على الدخل ، وزيادة الضرائب غير المباشرة وهي ضرائب تفرض على التصرفات والتداول والاستهلاك ، دليل على تميز الهيكل الضريبي لصالح أصحاب الدخل والثروات. (34)

(34) محمد أحمد الحاروي ، مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة في اليمن ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، بور سعيد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1998م ، ص 138

جدول (3 - 2) يوضح الضرائب المباشرة وغير المباشرة ونسبتها للنتائج والإيرادات الكلي للجمهورية اليمنية خلال الفترة (2011م - 2020م) بملايين الريالات

السنوات	النتائج المحلي	الإيراد الكلي	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي	نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيراد	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الإيراد
2011م	28125	11270	2011	2149	7,2	17,8	7,6	19,1
2012م	29298	10196	1459	3580	4,9	14,3	12,2	35,1
2013م	31717	8311	1333	2947	4,2	16,1	9,3	35,5
2014م	32111	12702	1415	2594	4,4	11,1	8,1	20,4
2015م	30153	12111	1271	2409	4,2	10,5	7,9	19,9
2016م	28799	9894	1268	1218	4,4	12,8	4,2	12,3
2017م	28661	14400	1600	1350	5,5	11,1	4,7	9,4
2018م	26555	9815	1276	1420	4,8	12,9	5,3	14,5
2019م	26220	7303	1001	1600	3,8	13,7	6,1	21,9
2020م	25900	10666	1069	1514	4,1	10,1	5,8	14,2
المتوسط	-	-	-	-	4,75	13,04	7,12	20,23

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة , أما النسب فقد تم احتسابها من قبل الباحث

ويعكس الجدول (3 - 2) تدني نسبة الضرائب المباشرة إلى كل من الناتج الإجمالي والإيراد الكلي , وهو ما يدل على خلل يعانيه القطاع المالي , وإن اليمن مثلها مثل بقية الدول النامية تلجأ إلى الضرائب غير المباشرة كوسيلة من وسائل الإيرادات المضمونة , ونقل العبء إلى المستهلك , ويعكس بطء تطور ونمو الإيرادات الضريبية وعدم كفايتها بالوفاء أو تغطية النفقات العامة مدى ضعف النظام الضريبي في اليمن . كما يعكس اتساع الفجوة بين النفقات والإيرادات أحد مظاهر الاختلال في التوازن الداخلي للاقتصاد اليمني . وتدل تلك الفجوة على قصور كفاءة السياسة المالية في تعبئة الموارد المحلية. (35)

(35) قائد علي عبد الله , تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي في اليمن ودور النفط فيها حالاً ومستقبلاً , كلية التجارة , جامعة الإسكندرية , 1999م , ص 152

4 - ضعف كفاءة الاستثمارات: - يمكن أن تقاس كفاءة الاستثمارات على وجه التقريب بمعامل الحدية الإنتاجية لرأس المال , ويتصف هذا المعامل بالتدني في الدول النامية , وكذلك بالتذبذب من دولة لأخرى , ومن فترة لأخرى , مما يعني عدم استقرار الناتج القومي , ومزيداً من الاقتراض من الخارج لتعويض الهبوط في الناتج المحلي. (36) كما عن العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار في اليمن متباينة في مفرداتها , فمنها ما هو جاذب للاستثمار ومنها ما هو غير ذلك , فحيث إن عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم اكتمال البنية الأساسية يؤثران سلباً على جذب الاستثمار. (37) كما عن ندرة المشروعات ووجود أخطأ في السياسة القطاعية , وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية , كانت وراء عدم كفاءة الاستثمارات العامة , بالإضافة إلى نقص موارد النقد الأجنبي , والاختلالات الاقتصادية , والبيروقراطية الحكومية , كانت سبباً في انخفاض الاستثمار الخاص في اليمن. (38)

5 - سوء استعمال الموارد: - وخصوصاً الهبات والمساعدات وعوائد المغتربين العاملين في الخارج , فقد أدت تحويلات المغتربين بالخارج إلى إحداث تغير في أنماط الاستهلاك المحلي والاعتماد المتزايد على السلع المستوردة , لذلك فإن الجزء الأكبر من هذه التحويلات تم توجيهها إلى استيراد السلع الكمالية والمعمره والاستهلاكية , إضافة لنفقات البذخ والمباهاة في المؤسسات الحكومية (المباني , الأثاث , وسائل النقل) ولم توجه للاستثمارات , وعندما إخفضت التحويلات ظل الطلب الاستهلاكي على السلع الأجنبية كما هو في ظل قصور الإنتاج المحلي , مما أدى إلى توجيه جزء لا يستهان به من العملات الأجنبية لتوفير هذه الاحتياجات من السلع المستوردة.

ثانياً العوامل الخارجية: -

1 - موقف اليمن من حرب الخليج:- لقد أدى موقف اليمن من حرب الخليج الثانية (المؤيد للعراق) إلى توقف المساعدات الخارجية , وانخفاض تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي (وبخاصة المملكة العربية السعودية) إلى أدنى مستوياتها , ومن ثم ترحيل ما يقرب من 750 ألف عامل من هذه الدول , إضافة إلى إغلاق أبوابها في وجه صادرات اليمن الزراعية , الأمر الذي أدى إلى تدهور حصيلة اليمن من العملات الأجنبية , ومع إجماع العديد من الدول عن تقديم المزيد من القروض والمساعدات

(36) محمود حسن السيد , أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة , المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والإفريقية , مصراته , ليبيا , 1989م , ص 180

(37) عبد الله إسحاق وعبد الكريم الزبيدي , معوقات الاستثمار في اليمن , مجلة دراسات في الاقتصاد اليمني , أدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني , صنعاء , 1996م , ص 131

(38) أميم محمد محيي الدين , القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم الاقتصاد , جامعة القاهرة , 1998م , ص 75

المسيرة لليمن (خاصة دول الخليج والصناديق التابعة لها) تزايدت أعباء الديون , كما كان لانهايار المعسكر الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي (سابقاً) أثره في فقدان المساعدات التي كانت تقدمها الدول الاشتراكية لليمن وبخاصة الشطر الجنوبي , وتنتج عن ذلك الوضع إن اليمن لم يستطيع القيام بالتزاماتها تجاه خدمة ديونها الخارجية , فتراكمت متأخرات الدين الخارجي وتفاقمت حدة المشكلة.

2 - الدين الخارجي المرحل والمتراكم من سنوات سابقة : - فقد بلغت القروض العسكرية المستحقة على الشطر الشمالي (2292,5 مليون دولار) منها (2264,58 مليون دولار) للإتحاد السوفيتي (سابقاً) وتمثل 93,5 % من إجمالي القروض المستحقة للإتحاد السوفيتي , أما الشطر الجنوبي فديونه العسكرية المستحقة للإتحاد السوفيتي بلغت (2070,22 مليون دولار) , تمثل 43,2 % من إجمالي القروض المستحقة للإتحاد السوفيتي , وتبلغ القروض العسكرية الإجمالية المستحقة على الشطر الجنوبي (2080,32 مليون دولار) . (39)

3 - تدهور معدل التبادل التجاري لليمن: - يصب معدل التبادل التجاري في غير صالح اليمن , وذلك يعود إلى طبيعة الصادرات , وحجم الاقتصاد اليمني , فجل ما تصدره اليمن عبارة سلعة أولية (النفط) ويمثل 88,6 % من إجمالي الصادرات. أما النسبة الباقية فهي عبارة عن منتجات زراعية و سلع أولية أخرى , فضلاً عن إعادة الصادرات , كما إن تضمين حصة الشركات الأجنبية من النفط في الصادرات قد أدى إلى تفوق قيمة الواردات الإجمالية عن قيمة الصادرات الإجمالية , أما معدل التبادل التجاري والذي يعد أهم الأسعار النسبية في الاقتصاد المفتوح , وهو يعكس السعر النسبي للصادرات بدلالة الواردات , ويأخذ معدل التبادل الدولي صوراً متعددة تترجم إلى صيغ مختلفة طبقاً لاختلاف الغرض , وتأخذ الصيغة التالية:

م ت د = ع ص ÷ ع و حيث إن:

م ت د معدل التبادل التجاري.

ع ص الرقم القياسي لسعر الصادرات.

ع و الرقم القياسي لسعر الواردات.

(39) علي سيف عبدة كليب, الأثار الكلية للديون الخارجية لليمن , رسالة ماجستير , جامعة القاهرة , 2002م , ص

والصورة السابقة هي عبارة عن النسبة بين سعر الصادرات وسعر الواردات والتي تعرف بمعدل

تبادل المقايضة. (40)

جدول (4 - 2) يوضح معدل التبادل التجاري للفترة (2011م - 2020م) مليون دولار

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الصادرات السليعية	9415	8822	7470	7862	1444	431	1301	1569	1362	1315
الواردات السليعية	10388	9762	9956	11777	6309	6798	6516	7104	7230	7442
الميزان التجاري	973-	940-	2486-	3915-	4865-	6367-	5215-	5535-	5848-	6127-
هيكل الصادرات السليعية (%)										
الصادرات السليعية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
صادرات النفط والغاز	91,3	90,7	88,4	81,4	68,2	19,5	63,6	78,8	80,0	82,5
الصادرات غير النفطية	8,7	9,3	11,6	18,6	31,8	80,5	36,4	21,2	20,0	17,5
هيكل الواردات السليعية (%)										
الواردات السليعية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الواردات النفطية	14,6	15,1	15,8	16,3	13,5	16,1	25,2	29,8	28,7	28,1
الواردات غير النفطية	85,4	84,9	84,2	83,7	56,5	83,9	74,8	70,3	71,3	71,9

المصدر: البنك المركزي اليمني . موازين المدفوعات للأعوام (2011م - 2020م)

(40) جودة عبد الخالق , الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش , دار النهضة , القاهرة , شارع 32 , الطبعة الخامسة

تعرض التبادل التجاري لصدمة قوية خلال سنوات الحرب والصراع ، حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية بنحو 86% في عام 2020م ، وانخفضت الواردات السلعية بنسبة 22 % في عام 2020م عما كانت عليه في عام 2011م ، ولذلك ارتفع عجز الميزان التجاري من 973 مليار دولار عام 2011م إلى 6127 مليار دولار عام 2020م ، ويعود تدهور التبادل التجاري مع العالم الخارجي إلى عدة عوامل أبرزها شحة النقد الأجنبي ، وتأثر القدرة الاستهلاكية والإنتاجية للبلد ، وتأخر دخول وتخليص السفن في الموانئ اليمنية ، وإغلاق بعض المنافذ البرية والبحرية والجوية الرئيسية وتعرضها للأضرار المادية ، إضافة إلى مغادرة شركات النفط والغاز الأجنبية من اليمن ، وبالتالي صنف اليمن في ثاني أسوأ مرتبة عالمية في مؤشر التجارة عبر الحدود في تقرير البنك الدولي حول بيئة أداء الأعمال الصادر في يناير 2019م. (41) وقد كانت صادرات النفط والغاز أهم روافد العملة الصعبة اللازمة لتغذية الاحتياطات الأجنبية من النقد الأجنبي وتمويل الواردات السلعية ، ودعم استقرار سعر الصرف ، حيث شكلت أكثر من 80 % من إجمالي الصادرات السلعية قبل الحرب ، ومنذ إبريل 2015م توقف تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال باستثناء كميات محدودة من النفط الخام مما ساهم بقوة في تقليص تدفق النقد الأجنبي إلى البلاد وتدهور العملة الوطنية. (42) كما إن تدني القطاعات الاقتصادية غير النفطية في التجارة الخارجية ليس ناتجاً عن سياسة توجه داخلي لتلك القطاعات وإنما عن تدني إنتاجيتها ، حيث تظهر درجة اعتماد اليمن على استيراد الغذاء من العالم الخارجي بسبب عجز القطاع الزراعي عن مواجهة الاحتياجات المتنامية من الغذاء مع تنامي عدد السكان ، وإحلال زراعة القات جزئياً محل الحبوب والفواكه والمحاصيل الزراعية ، إذ تمثل الواردات من المواد الغذائية نسبة كبيرة خلال العشر السنوات الأخيرة وتأخذ اتجاهها متصاعداً حيث وصلت عام 2020م إلى 41 % من إجمالي الواردات. (43)

(41) البنك الدولي ، تقرير بيئة الأعمال ، 2019م .

(42) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية ، العدد (44) أغسطس 2019م.

(43) عبد الوهاب الحداد ، الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية للانتقال إلى اقتصاد السوق في القطاع الصناعي ، المعوقات آفاق الإنطلاق ، وثائق ندوة القطاع الصناعي التي أمامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع وزارة الصناعة ، صنعاء ، 1998م.

2 - 1 - 2: انعكاس الدين الخارجي على التنمية في اليمن:

2 - 1 - 2 - 1 الانعكاسات الإيجابية للدين الخارجي في اليمن: - لقد اعتمدت اليمن خلال المرحلة السابقة على تمويل الاستثمارات إلى حد كبير على تمويلات العاملين في الخارج وعلى المعونات الأجنبية ، ويرجع السبب في ذلك إلى السلوك الادخاري السائد ، كما اعتمدت لتغطية عجز الحساب الجاري على الاقتراض الخارجي والمعونات المقدمة من مختلف الدول ، مما أدى إلى رفع المديونية الخارجية ، إلا إن التغيرات التي حدثت على البيئة الخارجية حدت كثيراً من إمكانية الاستمرار في الاعتماد على تلك التحويلات والمعونات والقروض ، ويوافق معظم المحللين على عن التوقعات الحالية تشير إلى إنه من غير المرجح أن توفر البيئة الخارجية حافزاً للنمو ، فاحتمالات المعونة الثنائية الرسمية غير مؤكدة ، حيث يواجه كبار المانحين والمقترضين صعوبات في ضبط أوضاع ميزانياتهم. (44)

جدول (5 - 2) يوضح توزيع القروض حسب الجهات المانحة (%) حتى ديسمبر 2020م

الجهات المانحة	نسبة توزيع القروض
المؤسسات الدولية	41,58
الصناديق والدول العربية	22,99
الدول الأوروبية	22,24
الدول الآسيوية	9,91
المنظمات الإقليمية	1,70
الولايات المتحدة الأمريكية	1,59

المصدر: التقرير عن مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص 12

(44) عبد الوهاب الحداد ، الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية للانتقال إلى اقتصاد السوق ، مرجع سابق ، ص 9

جدول (6 - 2) يوضح توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية حتى 31 / 12 / 2020م (%)

م	اسم القطاع	نسبة القروض المخصصة لكل قطاع	المستخدم منها
1	قطاع الكهرباء	5,5 %	83,2 %
2	قطاع الطرق	4,8 %	94,3 %
3	قطاع الزراعة	4,3 %	93,0 %
4	قطاع المياه	3,7 %	63,2 %
5	قطاع الصناعة	2,2 %	99,6 %
6	قطاع النقل	2,1 %	78,5 %
7	قطاع التعليم	1,7 %	74,3 %
8	قطاع المواصلات	1,4 %	75,9 %
9	قطاع الأسماك	0,9 %	91,3 %
10	قطاع الخدمة المدنية والتدريب المهني	0,7 %	13,6 %
11	قطاع الصحة	0,6 %	72,7 %
12	قطاع الإسكان والتخطيط الحضري	0,6 %	99,7 %
13	قطاع النفط	0,4 %	97,8 %
14	أخرى	71,1 %	92,5 %
	الإجمالي	100 %	90 %

المصدر: التقرير عن مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

2 - 1 - 2 : الانعكاسات السلبية للدين الخارجي في اليمن: - تتمثل الانعكاسات السلبية للدين

الخارجي لليمن في الآتي:

1 - هروب الرأسمال: - جذبت مشكلة هروب رأس المال إلى الخارج الانتباه في الآونة الأخيرة ، حيث يعجز البلد عن الاحتفاظ بمدخرات المقيمين به ، وقد استغلت بعض الدول الدائنة هذا الوضع أثناء المفاوضات التي تتم لإعادة جدولة الديون ، حيث ركزت على إن مثل هذه الحالة تحدث نتيجة لأن هذه البلدان (المدينة) تتبع سياسات خاطئة ، مما يعطي انطباع سيئ للمدخرين ، ويرجع الكلاسيكيين ذلك إلى سياسات سعر الصرف الخاطئة ، حيث تفرض النظرية الكلاسيكية إن مقتضيات الاستقرار

الخارجي (أي استقرار سعر الصرف) تعلق على مقتضيات الاستقرار الداخلي (أي استقرار الأسعار والتكاليف والأجور) .⁽⁴⁵⁾ وبالتالي فإن أي تدخل من قبل الدولة لرفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) ينتج عنه ضغوط تضخمية ، وزيادة أعباء الديون الخارجية ، وبالتالي هروب الرأسمال المحلي ، إما نتيجة لانخفاض قيمة رأس المال مقوماً بالعملة الأجنبية ، أو للاستفادة من فروقات الأسعار ، وترتبط ظاهرة هروب رؤوس الأموال مباشرة بأزمة الديون ، حيث تتكاثف بها وتؤثر عليها ، كما إن هروب رؤوس الأموال من الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المديونية الخارجية ، وتعتبر تلك الأزمة من أهم أسباب هروب رؤوس الأموال إلى خارج تلك الدول ، ومن الأسباب التي تؤدي أيضاً إلى هروب رؤوس الأموال :⁽⁴⁶⁾

أ - التغييرات الحاصلة في سعر الصرف (احتمال تخفيض أسعار العملة) .

ب - القيود المفروضة على القطاع المالي .

ج - تفاقم العجز المالي للدولة .

د - انخفاض أسعار الفائدة المحلية (وفي بعض الأحيان بقاء أسعار الفائدة الحقيقية سالبة) .

هـ - الشعور بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وعدم توفر الحماية الكاملة للممتلكات الخاصة ، ولعل هذه العوامل متوفرة في حالة اليمن ، وعلى الرغم من عدم توفر البيانات فقد قدرت المبالغ التي تخص مواطنين يمينيين في المصارف الأمريكية والأوروبية بـ 340 مليون دولار .⁽⁴⁷⁾

2 - توجيه القروض للاستهلاك : - من الانتقادات التي وجهت للذين يرون بأهمية القروض في التنمية هو إمكانية توجيه هذه القروض إلى الاستهلاك ، إذ تستخدم هذه الأموال في شراء السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص ، كما إن هذه القروض قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة في حالة إنفاقها على مشاريع حيث تتحول إلى زيادة في دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بشكل عام ارتفاع مستويات الاستهلاك .⁽⁴⁸⁾

⁽⁴⁵⁾ جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش وتوزيع الدخل في مصر ، مرجع سابق ، ص 224

⁽⁴⁶⁾ البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد (40) ، القاهرة ، 1987م ، ص 281

⁽⁴⁷⁾ هنري عزام ، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج ، ندوة عن إعادة تدوير رؤوس الأموال العربية إلى الخارج خلال الفترة 2 - 3 إبريل 1989م ، المعهد العربي للتخطيط و الكويت .

⁽⁴⁸⁾ رياض المؤمن وعبد الله شامية ، الآثار الاقتصادية للديون الخارجية للدول العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية قياسية في المديونية الخارجية للأقطار العربية والإفريقية ، مصراته ، ليبيا ، 1989م ، ص 315

جدول (7 - 2) يوضح فجوتي الادخار والتجارة للجمهورية اليمنية خلال الفترة (2011م – 2020م)

السنوات	النتاج المحلي	الاستهلاك الكلي	الادخار المحلي	الاستثمار الكلي	فجوة الموارد	الصادرات من السلع والخدمات	المواردات من السلع والخدمات	فجوة التجارة
2011م	28125	33339	5214-	5886	11100-	9415	10388	973-
2012م	29298	35530	6232-	6414	12646-	8822	9762	940-
2013م	31717	34618	2901-	3556	6457-	7470	9956	2486-
2014م	32111	36778	4667-	4188	8855-	7862	11777	3915-
2015م	30153	36051	5898-	4505	10403-	1444	6309	4865-
2016م	28799	43681	5882-	6922	12808-	431	6798	6367-
2017م	28161	34498	6337-	7806	14143-	1301	6516	5215-
2018م	26555	34108	7553-	8119	15672-	1569	7104	5535-
2019م	26220	33370	7150-	8004	15154-	1382	7230	5848-
2020م	25900	33664	7764-	8499	16263-	1315	7442	6127-

المصدر / كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2011م – 2020م)

من خلال الجدول السابق يتضح التزايد المستمر لحجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص) ، ويعزي هذا التزايد إلى عدد من الأسباب المترابطة يأتي في مقدمتها تزايد كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي العام ، وهذا يشير بوضوح إلى تدني مستويات الادخار المحلي ، فبدلاً من توجيه الدخل من مصادرها المختلفة للاستثمار المنتج ، تذهب تلك الدخل لمواجهة الإنفاق الاستهلاك الكلي ، واستيراد كثير من السلع والخدمات من الأسواق الخارجية لتغطية الزيادة الدائمة في الطلب الاستهلاكي ، بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها: (49)

أ - اعتماد البلد بشكل رئيسي في تمويل برامج وخطط التنمية على الموارد النفطية المعرضة أساساً للضوب ، وما صاحب ذلك من سوء استخدام لتلك الموارد تمثل في تنامي ظاهرة الإنفاق الترفي ، وزيادة معدل الإنفاق العام ، وتوجيه جزء كبير من عوائد النفط لسلع استهلاكية مستوردة من الخارج ، كما إن ظهور مؤشرات انخفاض طاقة البلد الإنتاجية من النفط في السنوات الأخيرة ، وتذبذب أسعاره

(49) عبد الحميد محمد الفيشاني ، محددات الإستهلاك في الاقتصاد اليمني ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ،

صعوداً وهبوطاً تحت تأثير تحكم اللاعبين الأساسيين في السوق العالمية ، ساهم في تذبذب الادخار العام بالزيادة والنقصان وفقاً لحجم تلك الإيرادات النفطية.

ب - زيادة الدخل النقدية المصحوبة بتدني مستوى الإنتاجية الحدية للعمل التي يعاني منها الاقتصاد اليمني ، وهو ما ينعكس سلباً في شكل طلب متضخم على السلع الاستهلاكية في ظل عدم زيادة مقابلة في الإنتاج.

ج - الإهمال المستمر لأهم القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي الذي كان يعتمد عليه الاقتصاد اليمني قبل اكتشاف النفط ، حيث استمر تخلفه وعدم استفادته من العوائد النفطية بما يحقق تطوره ، وارتفاع مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بالقدر الذي يلبي حاجات المجتمع ، وهو ما انعكس سلباً في زيادة الاستهلاك من الخارج لتغطية التنامي المستمر في متطلبات الاستهلاك الخاص.

د - إهمال القطاع السمكي الذي يعول عليه خصوصاً بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، واتساع المساحة الجغرافية لمناطق الاضطهاد اليمنية ، والذي من شأنه أن يساهم في وفرة وتنوع مصادر الثروة السمكية.

إن الخلل الواضح بين الناتج والاستهلاك هو ما يعني ما لهذه القروض من أثر على الاستهلاك في اليمن ، إذ إن حجم الاستهلاك يفوق حجم الناتج ، ونتيجة للقصور الواضح عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد للسلع والخدمات ، فقد تم توجيه جزء كبير من تحويلات العاملين في الخارج ومن القروض والمساعدات الخارجية لسداد فاتورة الواردات.

3- المساهمة في زيادة معدلات التضخم المحلي: - لا بد من الإشارة إلى إن الديون الخارجية لليمن وأعبائها لم تكن السبب الوحيد المسئول عن زيادة معدلات التضخم رغم وجود علاقة وثيقة بين المتغيرين ، حيث يرتبط الدين بعلاقة عكسية مع التضخم ، فالدين الخارجي يؤثر على التضخم عن طريق أسعار الفائدة ، لأن المقرض يقوم بزيادة أسعار الفائدة لمواجهة التقلبات المستقبلية في أسعار الصرف ، وبالتالي الضمان من تأكل قيمة العملة المحلية ، فإذا ما تم تحصيل مدفوعات الدين الخارجي مثل ذلك استنزافاً لموارد البلاد من العملات الصعبة ، وقد لعبت الديون الخارجية دوراً أساسياً في زيادة التضخم نظراً للوضع المالي الصعب الذي تعانيه البلاد (عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات) وما صاحب ذلك من تدهور في قيمة الريال اليمني ، كل هذه العوامل مثلت بيئة خصبة لتنامي معدلات التضخم ، وهناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الدين الخارجي ، فالتضخم يؤثر سلباً على المدفوعات لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات اليمن في السوق العالمي ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية ، وفي نفس الوقت يعمل التضخم على تشجيع الاستيراد خاصة للسلع التي يكون لها بديل محلي ، وتكون أسعارها منخفضة مقارنة بأسعار السلع المحلية ، ونتيجة لذلك تأثر الميزان التجاري اليمني سلباً وسجل

عجزاً مستمراً خلال العشر السنوات الأخيرة ، فزيادة الدين الخارجي يؤثر سلبياً على سعر الصرف فأعباء الدين الخارجي تستنزف رصيد البلد المدين من العملات الصعبة ، فتقل الكمية المعروضة من تلك العملات ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقابل العملات الأجنبية ، وما يتبع ذلك من آثار تضخمية وانكماشية (تضخم الأسعار وانكماش الطلب) (50) وبالنسبة للضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية ، فهناك علاقة وطيدة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع والتضخم كمتغير مستقل ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (8 - 2) يوضح علاقة سعر الصرف بالتضخم خلال الفترة (2011م - 2020م)

السنوات	متوسط سعر الصرف (ريال / دولار)	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
2011م	213,80	9,1
2012م	214,25	9,6
2013م	214,89	10,1
2014م	214,89	10,4
2015م	214,89	23,9
2016م	315	11,9
2017م	455	15,0
2018م	614	35
2019م	717	42
2020م	824	53

المصدر: نشرة المستجندات الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، العدد (56)
يناير 2021م

ويوضح الجدول أن هناك علاقة قوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم ، فهناك زيادة متتالية في معدل سعر الصرف ، حيث كان سعر الصرف في عام 2011م 213,80 ريال للدولار ثم وصل في عام 2017م ، 315 ريال للدولار ، واستمر في التصاعد حتى وصل عام 2020م إلى 824 ريال للدولار ، وقابل ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار زيادة في معدل تضخم أسعار المستهلك ، حيث كان المعدل عام 2011م (9,1 %) ، واستمر هذا المعدل في التصاعد حتى وصل في عام 2020م إلى (53 %) ، وحقبة الأمر فإن التأثير التضخمي لتزايد حجم المديونية الخارجية اليمنية ، وتفاقم أعباء خدماتها يأتي بصفه عامة من خلال عدة قنوات أهمها نقص المعروض محلياً من السلع والخدمات من ناحية ، وتضخم النفقات

(50) علي سيف كليب ، الآثار الاقتصادية للديون الخارجية في اليمن ، مرجع سابق ، ص 75

من ناحية أخرى ، وينتج النقص في المعروض محلياً من السلع والخدمات في ضعف القدرة الذاتية للاقتصاد على الإنتاج ، وبالتالي الاعتماد على استيراد السلع الضرورية والوسيطة والإنتاجية.

2 - 2: الآثار الاقتصادية للدين الخارجي على اليمن: -

2 - 2- 1: أثر الدين الخارجي على الدخل: - يصعب تتبع الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية الممنوحة لليمن . كون النصيب النسبي للمشاريع التنموية منخفضاً ومشتملاً بين العديد من المشاريع (تنموية وبنية تحتية) ، ويمكن معرفة أثر الدين الخارجي على الدخل في اليمن من خلال الجدول التالي:

جدول (9 - 2) يوضح نسبة توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية حتى 2020 / 12 / 21م

م	اسم القطاع	نسبة القروض المخصصة لكل قطاع	المستخدم منها
1	قطاع الكهرباء	5,5 %	83,2 %
2	قطاع الطرق	4,8 %	94,3 %
3	قطاع الزراعة	4,3 %	93,0 %
4	قطاع المياه	3,7 %	63,2 %
5	قطاع الصناعة	2,2 %	99,6 %
6	قطاع النقل	2,1 %	78,5 %
7	قطاع التعليم	1,7 %	74,3 %
8	قطاع المواصلات	1,4 %	75,9 %
9	قطاع الاسماك	0,9 %	91,3 %
10	قطاع الخدمة المدنية والتدريب المهني	0,7 %	13,6 %
11	قطاع الصحة	0,6 %	72,7 %
12	قطاع الاسكان والتخطيط الحضري	0,6 %	99,7 %
13	قطاع النفط	0,4 %	97,8 %
14	أخرى	71,1 %	92,5 %
	الإجمالي	100 %	90 %

المصدر: التقرير عن مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول إن تلك التفضيلات في القطاعات الاقتصادية التي انتهجتها سياسة الحكومة التنموية لها ما يبررها من وجهة نظر السياسة الاقتصادية كون واقع وظروف المجتمع اليمني يتطلب إلى الكثير من مشاريع البنية التحتية واستكمال ما سبق تنفيذه والتي تعد ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ولصيانة المتهالك منها , لأن ذلك يعد قاعدة أساسية لعملية التنمية ولاستمرارها , ومن أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (51)

وقد تراجع في السنوات الأخيرة الاعتماد على القروض في سياسة التمويل التنموية بشكل كبير , ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية للحكومة نحو تفضيل الاعتماد في التمويل الخارجي على المصادر الرسمية , وخاصة المؤسسات الدولية لارتفاع نسبة المنحة في قروضها , وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة , هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى ما عكسته الحرب من آثار سلبية تتمثل في تدني تدفق المدخرات الأجنبية بصورة كبيرة وخاصة القروض قصيرة الأجل الخاصة , فضلاً على تزايد شروط الإقراض , كما إن قدرة البلدان الفقيرة ومنها اليمن على الإقراض من البنوك ومن مصادر الائتمان الخاصة الأخرى قد تدهورت بسبب ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية لها . وتدهور جبايتها الائتمانية في أسواق النقد الدولي.

وفي هذا الصدد سيتم مقارنة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بمعدلات الفائدة على القروض خلال فترة الدراسة , أما أداء الصادرات فإن التأثير الكبير لقطاع النفط يجعلنا نستبعد الحديث عنه , وخاصة وإن الديون لم توجه للاستثمار في هذا القطاع.

جدول (10 - 2) يوضح النمو الحقيقي وسعر الفائدة على القروض ونسبة الدين الخارجي لليمن من الناتج

السنوات	معدل النمو	سعر الفائدة على القروض الخارجية	متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج
2011م	6	3,4	458	47,8
2012م	4	4,9	446	55,0
2013م	8	3,2	431	58,7
2014م	4	3,5	416	65,0
2015م	1	3,0	415	94,4
2016م	-5	3,8	398	98,1

(51) لطف راجح الجحيفي , الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية في اليمن , مجلة دراسات اقتصادية , 2005م

, صفحة 177

102,9	391	4,1	2-	2017م
116,2	385	4,3	6-	2018م
121,3	320	3,7	1-	2019م
129,8	290	3,2	1-	2020م

المصدر: نشرة البنك المركزي اليمني ، أعداد متفرقة للفترة (2011م – 2020م)

ويتضح من الجدول إن الدين أثر على مستويات الدخل في اليمن هو انخفاض دخل الفرد . حيث فاقت أسعار الفائدة على القروض ومعدلات النمو الاقتصادي . ففي عام 2012م كان معدل النمو الاقتصادي (4%) . فيما كان معدل النمو في عام 2020م (1-) وكان معدل أسعار الفائدة على القروض (3,2%) . وشهد متوسط دخل الفرد انخفاضاً كبيراً حيث كان متوسط دخل الفرد عام 2011م (458 دولار) ووصل في عام 2020م إلى (290 دولار) . كما إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان سالباً في معظم السنوات . مما يعني عدم وجود أثر سلبي للديون الخارجية على دخول الأفراد.

2 - 2 - 2: أثر الدين الخارجي على الادخار: - لمعرفة أثر الدين الخارجي على معدلات الادخار في اليمن . سيتم مقارنة معدلات الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل خدمات الدين . كذلك معرفة نسبة معدل خدمة الدين الخارجي إلى معدل الادخار.

جدول (11 - 2) يوضح معدل الادخار إلى الناتج ومعدل خدمة الدين إلى الناتج

السنوات	الناتج المحلي	الادخار المحلي	نسبة الادخار المحلي إلى الناتج (%)	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج (%)
2011م	28125	5214-	19-%	47,8%
2012م	29298	6232-	22-%	55,0%
2013م	31717	2901-	9-%	58,7%
2014م	32111	4667-	15-%	65,0%
2015م	30153	5898-	20-%	94,4%
2016م	28799	5882-	20-%	98,1%
2017م	28661	6337-	22-%	102,9%
2018م	26555	7553-	28-%	116,2%
2019م	26220	7150-	27-%	121,3%
2020م	25900	7764	30-%	129,8%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ، أعداد مختلفة للأعوام (2011م – 2020م)

من الجدول يتضح إن الادخار المحلي كان سالباً خلال الفترة من 2011م - 2020م ، وبالتالي فإن معدل خدمة الدين تعد مرتفعة جداً مقارنة بمعدل الادخار إلى الناتج الذي سجل قيم سالبة ، وعلية فلا مجال للمقارنة بين معدل خدمة الدين إلى معدل الادخار . وهذا يعني إن عبئ الدين كان يمثل استنزافاً وعبئاً ثقيلاً على موارد البلاد من النقد الأجنبي ، وعبئاً كبيراً على المدخرات القومية وليس المحلية التي كانت سالبة ، وقد كان للديون والمساعدات الأجنبية وتحويلات العاملين في الخارج أثراً سلبياً على الادخار المحلي (بشقية العام والخاص) في اليمن ، وقد ساعد ركون الحكومة اليمنية إلى القروض والمساعدات لتغطية النقص في الادخار المحلي ، بالإضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج إلى بلوغ نسبة خدمة الدين الخارجي إلى معدل الادخار قيمة عالية جداً ، مما يعني إن خدمة الدين تستنزف هذه المدخرات والتي كان يمكن توجيهها إلى الاستثمارات لرفع معدل النمو .

2 - 2 - 3: أثر الدين الخارجي على الاستثمار - لقد أثر الدين الخارجي على الاستثمار في اليمن

من خلال مسارين هما:

1 - مسار الدين المعلق - وهو عبارة عن الالتزامات تجاه خدمة الدين التي عجزت اليمن عن الوفاء بها ، فلجأت إلى التفاوض مع البلدان النامية ، وبموجب هذه المفاوضات تتحدد المدفوعات الفعلية لهذه الأعباء ، وفي هذه الحالة يرتبط مقدار مدفوعات الدين عادة بالأداء الاقتصادي للبلد المدين وليس بالشروط التعاقدية للدين (أي إن جزءاً على الأقل من مكاسب الاستثمار قد يستحق للدائنين على شكل مدفوعات خدمة دين وليس لليمن) ويترتب على ذلك عدم زيادة الاستهلاك في البلد ، وهذا يعني إن الدين القديم المتراكم يعتبر بمثابة ضريبة أجنبية على الإنتاج الحالي والمستقبلي ، مما يضعف الحافز للاستثمار ويعمل على تشجيع هروب رأس المال حتى في ظل توفر التمويل ، كما إنه من المحتمل أن يعمل أثر الدين المعلق دوراً في عرقلة جهود الحكومة في الإطلاع بسياسات التكيف ، ويؤثر سلباً على القطاع الخاص وحوافز احتفاظه بالأصول المحلية ، وقد تراكمت متأخرات أعباء الدين ، ووصلت في عام 2020م إلى وضع لم تستطع معه اليمن بهذه الالتزامات ، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدتها ودعم موقفها أثناء مفاوضاتها مع الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس ، وتم إعادة جدولة الديون ثلاث مرات ، وقد بلغت الديون المعلقة المعاد جدولتها (626,8 مليون دولار) .⁽⁵²⁾

2 - مسار تقييد الائتمان - أما تأثير تقييد الائتمان فيظهر عندما يعجز البلد المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه خدمة الدين ، ومن ثم لا يستطيع الحصول على المزيد من القروض الأجنبية فيلجأ لرفع أسعار الفائدة المحلية بشكل يفوق أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية ، بغرض إحداث توازن بين الادخار

(52) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي لعام 2020م و ص 41

والاستثمار . وهذا الإجراء يؤثر سلباً على القدرة الاستثمارية للبلد ، وبالتالي فإن تقييد الائتمان يمارس أثراً سلبياً على الاستثمار الإنتاجي أقوى من الدين المعلق ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وما يحدثه من أثر سلبي على الطلب على الاستثمار. (53) ونستخلص إن الديون الخارجية كان لها أثر سلبي على الاستثمار ، وإن هناك عزوف من قبل المستثمرين عن الدخول في مشاريع جديدة وذلك بعد رفع أسعار الفائدة على القروض والسلفيات ، فطبقاً لنشرات البنك المركزي الفصلية فقد انخفضت القروض والسلفيات المقدمة من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص من 87316 مليون ريال عام 2011م إلى 32708 مليون ريال عام 2020م. (54) وقد أدى تراجع عدد المشاريع المرخص لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار ، من واقع تقارير الهيئة خلال عام 2020م شهد الاستثمار تراجعاً كبيراً خلال العشر سنوات الأخيرة ، ولم تسجل في عام 2020م سوى 82 مشروعاً استثمارياً مقارنة بعام 2011م الذي سجلت فيه 456 مشروعاً. (55)

2 - 2 - 4: - أثر الدين الخارجي على القدرة الاستيرادية: - انعكس ضعف القدرة على الاستيراد في اليمن في اختفاء الكثير من السلع الضرورية وارتفاع أسعارها محلياً ، وإلى تعطيل قدر غير قليل من الطاقات الإنتاجية (بسبب نقص السلع الوسيطة المستوردة) وإلى إيقاف تنفيذ برنامج الاستثمار أو تخفيضه لعدم إمكانية استيراد السلع الإنتاجية ، ويساهم كل ذلك في تدهور معدلات النمو الاقتصادي ، وتخفيض مستوى المعيشة ، وتفاقم مشكلات البطالة والتضخم. (56)

(53) خديجه محمد الاعسر ، مشكلة الديون الخارجية للدول العربية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الرابع ، العدد الاول 1996م .

(54) البنك المركزي اليمني ، النشرة الفصلية ، ديسمبر 2020 م ، ص 8

(55) الهيئة العامة للاستثمار ، التقرير السنوي عن المشاريع المسجلة لعام 2020م ، ص 8

(56) جميل طاهر ، أزمة الديون الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، المجلة العلمية ، كلية الاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثالث ، 1992م ، ص 189

جدول (12 - 2) يوضح الميل المتوسط للصادرات والواردات ونسب مدفوعات الدين الخارجي على
الصادرات

نسبة مدفوعات الدين إلى الواردات	نسبة مدفوعات الدين إلى الصادرات	أعباء خدمة الدين	الميل المتوسط للواردات	الميل المتوسط للصادرات	الواردات	الصادرات	النتائج المحلي الإجمالي	السنوات
36,22	36,22	3763	36,94	33,45	10388	9415	28125	2011م
24,88	24,88	2429	33,32	30,11	9762	8822	29298	2012م
20,97	27,95	2088	31,39	23,55	9956	7470	31717	2013م
16,97	25,41	1998	36,68	24,48	11777	7862	32111	2014م
27,82	121,54	1755	20,92	4,89	6309	1444	30153	2015م
83,51	1,32	5677	23,60	1,50	6798	431	28799	2016م
30,86	154,57	2011	23,14	4,62	6516	1301	28161	2017م
62,18	281,64	4419	26,75	5,91	7104	1569	26555	2018م
53,02	277,35	3833	27,57	5,27	7230	1382	26220	2019م
46,60	275,06	3617	28,73	5,08	7442	1315	25900	2020م
39,50	122,59	-	28,90	8,33				المتوسط

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2011م – 2020م) أما الميل المتوسط فقد تم احتسابه من قبل الباحث

ومن خلال الجدول يتضح ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد حيث بلغ في المتوسط (28,90 %) خاصة وإن معظم واردات اليمن سلع استهلاكية ووسيلة ، بينما الميل المتوسط للصادرات لا يزال ضعيفاً حيث بلغ في المتوسط (8,33 %) وهو يعبر عن ضعف القدرة الاستيرادية للبلد ، وتؤثر المبالغ المخصصة لأعباء خدمة الدين الخارجي على مقدرتها الذاتية لتمويل وارداتها من مواردها المتاحة من النقد الأجنبي والذي تحصل عليه غالباً من حصيله صادراتها من النفط ، ويمكن قياس الأثر من تزايد مدفوعات خدمة الدين الخارجي المستحقة على اليمن في إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد ، ومن الممكن قياس هذا التأثير من خلال نسبة هذه المدفوعات إلى إجمالي الواردات ، والدلالة التي يعكسها هذا المؤشر تتمثل في إنه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على إنه كان من الممكن أن ترتفع القدرة الاستيرادية لليمن من خلال مواردها الذاتية في حالة غياب أو انخفاض المبالغ المخصصة لخدمة أعباء ديونها الخارجية ، كما بلغ متوسط نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى واردات السلع والخدمات خلال الفترة (2011م – 2020م) بلغت (39,50 %) وهي نسبة مرتفعة ، الأمر الذي عن واردات اليمن كان لها أن تزيد بحوالي 36,22 % عام 2011م و 83,51 % عام 2016م و 62,18 % عام 2018م و 53,02 % عام 2019م و 84,60 % عام 2020م ، وبشكل عام كان من الممكن زيادة الواردات بمقدار 39,50 % خلال متوسط الفترة

لو لم تكن هذه المبالغ قد وجهت لخدمة أعباء الديون الخارجية ، وبالتالي فإن ارتفاع معدل خدمة الدين والتي يتعين على الدولة سدادها ، يضعف قدرة البلد على الاستيراد ، وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم للواردات من السلع والخدمات ، وهذا الأمر قد يترتب عليه تعثر عملية التنمية الاقتصادية في ظل اعتماد الدولة على استيراد السلع الإنتاجية والوسيطة من الخارج.

خلاصة المبحث الثاني: - بالرجوع إلى مشكلة الدراسة التي تشير إلى إن لجوء الجمهورية اليمنية إلى الاستدانة من الخارج و دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع الفوائد في ظل الارتفاع الملحوظ في نسبة المديونية التي نتج عنها زيادة في أعباء وتكاليف الدين الخارجي يؤدي إلى استنزاف حصيللة النقد الأجنبي من العملات الأجنبية في البلاد ، وسبب عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات ، وارتفاع نسبة التضخم ، وبناءً على الفرضية الثالثة التي تشير إلى إن خدمة الدين الخارجي تستنزف المدخرات المحلية التي يمكن توجيهها للاستثمار ، والفرضية الرابعة التي تشير إلى وجود انعكاسات سلبية للدين الخارجي على التنمية في اليمن ، فقد توصلنا في المبحث الثاني إلى وجود عدد من الآثار السلبية للدين الخارجي أبرزها هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب التغيرات في سعر الصرف يتركها الدين الخارجي ، وتوجيه للقروض للاستهلاك ، واستخدامها في شراء السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد ، كما إن الدين الخارجي يؤثر على التضخم عن طريق أسعار الفائدة ، حيث إن المقرض يقوم بزيادة أسعار الفائدة لمواجهة التقلبات المستقبلية في أسعار الصرف ، فإذا ما تم تحصيل مدفوعات الدين الخارجي مثل ذلك استنزافاً لموارد البلاد من العملات الأجنبية ، كما إن معدل خدمة الدين الخارجي يمثل استنزافاً وعبئاً ثقيلاً على المدخرات القومية ، وتستنزف خدمة الدين الخارجي المدخرات التي كان يمكن توجيهها للاستثمارات.

المبحث الثالث: الاتجاهات المتوقعة للدين الخارجي في الجمهورية اليمن والحلول المقترحة: -

3- 1 الاتجاهات المتوقعة للدين الخارجي في اليمن: - يمكن تحليل اتجاهات الدين الخارجي للجمهورية اليمنية من خلال الجدول التالي:

جدول (1 - 3) يوضح إجمالي الرصيد لقوائم للدين الخارجي لليمن (مليار دولار)

السنوات	الرصيد القائم للدين الخارجي
2011م	7,1
2012م	7,2
2013م	7,2
2014م	7,3
2015م	6,9
2016م	6,9
2017م	6,8
2018م	6,3
2019م	6,2
2020م	5,8

المصدر: تقرير عن المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020م ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

يتضح من الجدول إن الرصيد القائم للدين الخارجي انخفض من 7,1 مليار دولار عام 2011م إلى 5,8 مليار دولار عام 2020م ، ويرجع السبب في ذلك إلى تعليق القروض الخارجية ، وتسديد البنك المركزي اليمني لخدمة الدين الخارجي المستحقة، وتبين من الجدول أيضاً إن مديونية اليمن الخارجية مستقرة نسبياً ، وتتسم بأنها قروض ميسرة ، ووفقاً لقانون الدين الخارجي توجه القروض الخارجية نحو مشاريع استثمارية وليس نفقات الجارية ، وهذا يجعلها أكثر جدوى من الدين المحلي على التكلفة ، والذي لا يوجه بالضرورة نحو المشاريع التنموية. (57)

جدول (2 - 3) يوضح هيكل الدين الخارجي لليمن حتى 31 / 12 / 2020م

النسبة إلى إجمالي الدين الخارجي	الجهات الدائنة
49 %	المؤسسات الدولية
22 %	دول نادي باريس
20 %	دول غير نادي باريس
100 %	الإجمالي

المصدر: التقرير عن الدين العام في اليمن ، المستجدات الاقتصادية لعام 2020م ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

يتضح من الجدول إن المؤسسات الدولية تستحوذ على أكبر نسبة من الدين الخارجي لليمن ، حيث بلغ الدين الخارجي للمؤسسات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي (49 %) ، فيما بلغت نسبة الدين الخارجي لدول نادي باريس (22 %) ، فيما بلغت نسبة الدول من غير نادي باريس من الدين الخارجي لليمن (29 %) ، ويرجع السبب في ذلك إلى استحواذ المؤسسات الدولية على نسبة كبيرة من الدين الخارجي إلى الشروط الميسرة ، ووجود عنصر المنحة ، وطول فترة السماح لسداد الديون التي تشترطها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واستجابته السريعة لطلب القروض من اليمن.

وتتجه القروض الخارجية نحو تمويل مشاريع تنموية ، وقد تراجع السحب من القروض الخارجية من 550,90 مليون دولار عام 2011م إلى 63,30 مليون دولار ، أي بحوالي 88,5 % ، وذلك بسبب تعليق دعم المانحين ، وفي نفس الوقت وجود صعوبات واجهت تنفيذ المشاريع أهمها غياب الأمن في بعض المناطق ، وأزمة الوقود ، وشحة المدخلات المادية للمشاريع مثل الإسمنت ، وشمل تعلق دعم المانحين حتى البرامج

(57) المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020م ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الاجتماعية الأساسية مثل التعليم الأساسي والصحة الإنجابية ، وشبكة الأمان الاجتماعي ، مما أضر
بمختلف شرائح المجتمع دون استثناء.

3 - 2 : - أعباء الدين الخارجي لليمن:- يقاس العبء الاقتصادي والمالي للدين الخارجي من خلال
عدد من المؤشرات التي تعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الدين الخارجي ، وتساعد على رصد
مخاطر الملائمة ، والسيولة المرتبة بالدين الخارجي ، وباحتساب أهم هذه المؤشرات في الجدول أدناه ،
نلاحظ ما يلي:

جدول (3- 3) يوضح مؤشرات عبء الدين الخارجي لليمن (%)

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
نسبة الدين الخارجي الناتج المحلي	19,5	22,4	20,7	21,5	25,1	25,8	26,4	26,6	27,3	27,9
نسبة الدين الخارجي من إيرادات الدولة	73,7	62,0	71,0	28,4	139,0	141,12	145,9	146,2	151,9	156,8
نسبة خدمة الدين الخارجي الناتج المحلي الإجمالي	0,9	0,8	0,8	0,8	1,1	1,3	1,5	1,6	1,6	1,8

نسبة خدمة الدين الخارجي من إيرادات الدولة	3,3	2,2	2,6	3,4	7,2	7,8	8,5	8,9	9,1	9,3
---	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير الحسابات القومية , الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول إن خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت (5 27,9) عام 2020م مقارنة ب(19,5 %) عام 2011م وتتزايد هذه النسبة من عام لآخر , كما عن نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي إيرادات الدولة بلغ في عام 2011م (156,8 %) مقارنة ب (73,7 %) عام 2011م , كما يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي , حيث وصل عام 2020م إلى 1,8 % مقابل 0,9 % عام 2011م , كما ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الإيرادات من 3,3 % عام 2011م إلى 9,3 % عام 2020م , ومن المقرر أن ترتفع هذه المؤشرات , وهو ما يؤكد إن عبئ الديون يتجه للزيادة , كما إن شحة النقد الأجنبي في الوقت الراهن تصعب الاستمرار في سداد خدمة الدين الخارجي , كما إن الاتجاه لإعادة هيكلة الدين الخارجي يحتمل أن يكون تأثيره محدوداً لأن معظم ديون اليمن الخارجية ميسرة (22 % نادي بارسي , 29 % دول غير نادي باريس , 49 % مؤسسات دولية) , ولو كانت تلك الديون غير ميسرة سيكون لإعادة هيكلة الدين الخارجي تأثير ملموس في تخفيض عبئ الدين الخارجي , ومع ذلك قد لا يكون هذا الخيار متاحاً إلا بعد التوصل إلى تسوية سياسية , وأياً كان الأمر فإن تآكل احتياطيات البنك المركزي اليمني أصبح عائق أمام مواصلة سداد فوائده وأقساط الدين الخارجي , وهذا يستدعي البحث عن قروض خارجية لسداد خدمة الدين الخارجي , أو الحوار مع الدائنين (وخاصة الدول والمنظمات التي علقت دعمها لليمن) لتأجيل سداد خدمة الدين الخارجي إلى ما بعد الحرب.

ويتوجب اتخاذ عدد من السياسات البديلة للتخفيف من عبئ الدين الخارجي أهمها:

- 1 - الحوار مع الدائنين الخارجيين لتأجيل سداد خدمة الدين الخارجي.
- 2 - السعي للحصول على قروض خارجية لسداد خدمة الدين الخارجي.
- 3 - استئناف صادرات النفط والغاز.
- 4 - زيادة دعم المانحين الإنساني والاجتماعي.

5 - عقد مؤتمر دولي لإعفاء اليمن من الدين الخارجي وإعادة جدولتها ، وبحيث يدعى إلى المشاركة في المؤتمر ليس فقط الدول الأعضاء في نادي باريس ولكن أيضاً الدول والمؤسسات الدولية غير الأعضاء في نادي باريس.

6 - نقل وظائف الخزنة العامة (بما فيها إصدار وخدمة الدين) من البنك المركزي إلى وزارة المالية.

3 - 3: الآثار المترتبة على عملية إعادة جدولة الدين الخارجي لليمن: -

نظراً للوضع الاقتصادي المتأزم وتراكم أعباء الديون الخارجية لليمن ، وعجزها عن سداد متأخرات عبئ الدين ، اضطرت للقبول بإجراءات قاسية للتقشف ، مقابل الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي في مفاوضاتها مع الدائنين لإعادة جدولة ديونها ، ومعالجة التحديات الكبيرة في الاقتصاد الكلي ، شرعت الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنفيذ برنامج شامل لتثبيت الاقتصاد الكلي والتكيف والإصلاح الهيكلي. (58)

وعقدت اليمن اجتماعين مع دول أعضاء نادي باريس ، بمن فيهم روسيا الاتحادية ، وقد وافق النادي في الاجتماعين على منح الجمهورية اليمنية شروط اتفاقية نابولي (59) المتضمنة ما يلي:

جدول (4 - 3) يوضح خيارات شروط نابولي بشأن الدين الخارجي لليمن

الخيارات	تخفيض أصل الدين	تأخرات خدمة الدين	تخفيض مستحقات خدمة الدين	زيادة الأصل المتأتمية من فوائد فترة التوقف	زيادة فترة خدمة الدين
فترة السماح (سنوات)	6	3	لا تتغير في الجداول الأساسية	8	2
فترة السداد (سنوات)	23	32	33	33	40
جداول خدمة الدين	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي

(58) كمال درويش ، اليمن والبنك الدولي ، ثلاثة عقود من الشراكة ، مجلة الثوابت و صنعاء ، العدد (21) ، 2001م ، ص 7 ،

(59) بيار شيريل ، البنك الدولي ، دراسة نقدية ، ترجمة احمد فؤاد بلبح ، سيناء للنشر ، القاهرة ، 1994م ، ص 13

سعر الفائدة	سعر السوق	أقل من سعر السوق	أقل من سعر السوق	سعر السوق	سعر الفائدة
التخفيض من صافي قيمة الدين الثانية	67	67	67	67	لا تتغير

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي ، التطورات الحديثة في إستراتيجية الدين العام (شروط نادي باريس) مذكرة غير منشورة

من خلال إعادة جدولة الديون استطاعت اليمن أن تتوصل إلى اتفاق مع الدول الأعضاء بنادي باريس تم بموجبها شطب 80 % من الديون المستحقة لروسيا الاتحادية ، وتخفيض الفائدة في إعادة المتبقي من الدين الخارجي ، الذي يعطي خصماً من صافي القيمة الحالية بنسبة 67 % ، بالإضافة إلى الخصم المباشر لنسبة 67 % من القيمة الاسمية للمبالغ القابلة لإعادة الجدولة في الديون المستحقة لبعض الدول الأعضاء في نادي باريس ، وبذلك خفت حدة المشكلة ، وأصبحت الديون اليمنية قابلة للتحمل ، إلا إنه لا بد من الإشارة إلى عن عملية إعادة جدولة الديون اليمنية تنطوي عليها مخاطر في حالة عدم الوفاء بالالتزامات في المواعيد المحددة ، هذه المخاطر تتمثل في تراكم المتأخرات والشروط الجزائية التي فرضت ، وبالتالي فإن المشكلة قد تعود من جديد وبشكل أكثر سوء إذا لم هناك شفافية وحسن إدارة ، بمعنى آخر لا يمكن حل مشكلة الديون الخارجية اليمنية عن طريق إعادة الجدولة وحدها ، وإنما يجب أن تكون هناك سياسات اقتصادية تحسن الأداء الاقتصادي للبلد وتحقق معدلات نمو عالية بالاعتماد على الموارد الذاتية ، بحث يتم التركيز والاهتمام بقطاع الزراعة ، وتشجيع المزارعين على إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية ، وذلك بمنح إعانات تعوضهم عن فارق السعر ، وتشجيع التصدير بحيث تتكفل الدولة بتسويق وتصدير فائض الإنتاج ، وكذلك تشجيع الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية عن طريق الإعفاء من الضرائب ، ومنح امتيازات لتصدير الصناعات المتميزة ، و المساهمة في تسويق وتصدير المنتجات إلى الخارج بحيث يضمن المنتج حصوله على قيمة الإنتاج ، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع السمكي ، والتوجه نحو التصدير عن طريق إنشاء شركات مساهمة تضم صغار الصيادين ، وبالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال جنباً إلى جنب مع القطاع العام ، والحد من الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى استيراد من سلع من الخارج دون ان يكون لها إضافة حقيقية للاقتصاد .

3- 4 الحلول المقترحة لحل مشكلة الدين الخارجي لليمن:-

3- 4- 1 حلول صندوق النقد الدولي:- نعلم في الآونة الأخيرة أن الموارد المالية التي توجه إلى البلدان المدينة سواء في جانب البنوك أو الحكومات أو المنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، أصبحت لا تتم إلا بعد موافقة صندوق النقد الدولي وبضماناته ، وبعد اتفاق البلد المدين معه بشأن تنفيذ برامج التثبيت والتثبيت الاقتصادي الهيكلي ، وهذا كله يتم في إطار التنسيق غير المعلن عنه بين صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية في مجال إعادة جدولة الديون ومنح قروض جديدة ، في هذا يرى صندوق النقد الدولي إن التمويل الخارجي (إعطاء قروض جديدة) بدون تطبيق السياسات الاقتصادية اللازمة لا يحل مشكلة الديون ، بل يؤجلها فقط ، ويؤدي إلى إعاقة الاقتصاد المحلي على النمو ، كما يرجع صندوق النقد الدولي مشكلة الديون الخارجية إلى العوامل الداخلية للدول المدينة مع إهمال العوامل الخارجية.

1- مضمون برنامج التصحيح الهيكلي:- يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي يوصي به صندوق النقد الدولي ثلاثة محاور رئيسية وهي إدارة الطلب ، زيادة العرض ، تحويل الإنتاج إلى صادرات.

أ - إدارة الطلب:- عن المقصود بإدارة الطلب هي تلك الإجراءات التي تضمن أن يكون مستوى وتوزيع الطلب الكلي يتوافقان مع الأهداف العامة التي حددتها السلطات في مجال معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ، بحيث تؤدي هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات ، وأهم الإجراءات المطلوب تنفيذها هي الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب ، إلغاء الدعم السلمي ، زيادة أسعار البيع لمنتجات شركات القطاع العام والخدمات الحكومية ، وذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومي لها وتحرير أسعارها.

ب- زيادة العرض:- يشمل هذا المحور تلك الإجراءات من السياسات الاقتصادية التي يرى الصندوق إن من شأنها التأثير إيجاباً في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية ، بحث ينتج عن ذلك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي ، وفي حجم السلع الموجهة للتصدير ، أو المنتجة كبديل للواردات ، ومن بين الإجراءات يقترح الصندوق:

- التقليل من المشاريع الضخمة التي تتطلب فترات إنجاز طويلة وإنفاق استثماري ضخم من العملة الصعبة.

- التركيز على المشروعات الصناعية سريعة العائد.

أما في ما يخص سعر الصرف والمعاملات الخارجية ، فيلح صندوق النقد الدولي على ضرورة رفع سعر صرف العملة

المحلية للبلد المدين ، أي التخفيض من قيمتها مع إلغاء القيود المفروضة على المعاملات الخارجية خاصة التجارة الدولية ، أي تحريرها في المدى القصير ، ثم تحرير الصرف لأغراض حركة رؤوس الأموال الدولية في الأمد الطويل ، والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هو إن الانفتاح يؤدي إلى نمو الواردات ، كما عن التخلي عن سياسات الرقابة على الصرف والضوابط الموضوعية للتجارة الخارجية قد يكون له نتائج عكسية فتصبح سبباً في تفاقم العجز في الميزان التجاري وسبباً في ندرة النقد الأجنبي.

ج - تحويل الإنتاج نحو التصدير: - يطالب صندوق النقد الدولي بزيادة الاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تنمية قطاع الصادرات ، فعند تحقيق المزيد من الاحتياطيات النقدية الأجنبية والتي بواسطتها يمكن تسديد الديون التي اقترضها البلد المدين سواء من صندوق النقد نفسه أو من المنظمات الدولية والجهات الأخرى المختلفة ، كما إن تنمية موارد النقد الأجنبي من خلال إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير ، تضمن تحويل الأرباح والفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد ، غير إن هذه الإستراتيجية ترتبط هيكل الإنتاج المحلي بظروف الاقتصاد العالمي وتقلباته المستمرة ، كما إنها تنطلق أساساً من تلبية حاجات الأسواق الخارجية وليس حاجات السوق المحلي.

3 - 4 - 2: - حلول البنك الدولي: - إن رؤية البنك الدولي لا تختلف كثيراً عن رؤية صندوق النقد الدولي فهو يشخص الأزمة على إنها تراكم من الأخطاء التي ارتكبتها الدول المدينة وتأخر هذه الأخيرة في تطبيق السياسات الإصلاحية على اقتصاداتها ، كما يرى إن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بالبلدان النامية يرجع إلى القطاع العام والاستثمار الحكومي ، لأن أكثرية مشروعات القطاع العام غير مربحة ، ولهذا فهي تمثل عبئاً مالياً ضخماً على الحكومات يعود إلى عدة أسباب أهمها: - عدم وضوح الأهداف ، فالدولة تستخدم قطاعها العام لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية غير مربحة.

- تدخل الدولة في اتخاذ القرارات المركزية وسوء التسيير.
- الأسعار غير الحقيقية التي تحددها تكاليف الإنتاج وبيع المنتجات.
- عدم وجود نظم كافية للحوافز وتنمية المهارات الإدارية المناسبة.

وحسب البنك الدولي فإن قروض التصحيح الهيكلي تهدف إلى علاج مشكلات شركات العام من خلال آليات السوق وإبعادها تماماً عن الأهداف الاجتماعية على أسس تجارية بحثه ، منها رفع أسعار المنتجات على المستوى العالمي وإلغاء الدعم المالي المخصص لها.

وفي ما يلي توصيات وبرامج التصحيح الهيكلي للبنك الدولي:

- 1 - أن الدول النامية المدينة بتصفية المشروعات غير المربحة.
 - 2 - بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وبإشراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها.
 - 3 - ضرورة تخفيض العبء المالي على كاهل الحكومات على القطاعات غير المربحة جزئياً أو كلياً وترتكها للقطاع الخاص ، أو فرض رسوم مرتفعة على المستخدمين لهذه الخدمات.
 - 3-4-3: - الحلول الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي: - يرى أصحاب فكرة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بالبلدان النامية إنه لا بد من توفير مناخ استثماري ملائم وذلك من خلال مجموعة من التصحيحات والتغييرات الجذرية على المستوى الاقتصادي والسياسي والتشريعي للبلد منها:
 - 1 - تعديل السياسات الاقتصادية الداخلية: - ويتمثل هذا التعديل في التقليل من الضرائب المرتفعة على أرباح الأموال الأجنبية المستثمرة ، عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين ، التقليل من القيود المفروضة على النقد الأجنبي وتحويلات الأرباح للخارج.
 - 2 - إعطاء ضمانات وتأمين الاستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية ، وتحت الضغط المرتفع لبعث الديون الخارجية سارعت الكثير من الدول المدينة بتعديل قوانينها ونظمها الداخلية (نظام الضرائب والجمارك الخارجية وخاصة إعفاء رؤوس الأموال الأجنبية من الضرائب على الأرباح) . ووقعت هذه الدول المدينة الكثير من الاتفاقيات لحماية وضمان الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر ضد الكثير من المخاطر ، مع العلم عن هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة حظيت بدعم كبير من الهيئات الدولية خاصة البنك الدولي ومجموعته. (60)
- فالدول التي رحبت بالاستثمارات الأجنبية الخاصة هي تعاني بكثرة من عبئ المديونية ، وإن هذه الاستثمارات لم تحد من حدة الأزمة ، بل زادت من حدتها نتيجة ضخامة الأرباح التي يحولها أصحاب الاستثمار الأجنبي الخاص من البلدان النامية ، وهذا يظهر الثقل العكسي للموارد الذي يزيد من حدة الأزمة المالية للدول المدينة.

(60) أدوارد ، ويوريشناين ، بحث مقدم في إطار ندوة الديون الخارجية ، البنك الإسلامي ، دمشق ، 1993م ، ص 15

3- 4- 4: الحلول المقترحة من بعض السياسيين في الدول الرأسمالية: -

أولاً:- الحلول المقترحة من بعض السياسيين في الدول الرأسمالية: -

1- خطة ميازاوا التي جاءت في أكتوبر 1988م: - وتشتمل على ما يلي: -

أ - على البلدان النامية أن تقوم بتحويل جزء من ديونها إلى سندات مع ضمان أصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها.

ب - عليها إعادة جدولة بقية الديون مع فترات عفو تصل إلى خمس سنوات , يمكن خلاله تخفيض مدفوعات الفائدة أو وقفها أو الإعفاء منها.

ج- تزيد الهيئات سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف من إقراضها للبلدان التي اتخذت الأوليتين.

2- خطة مثيران: - اقترح الرئيس الفرنسي السابق إنشاء صندوق خاص يسير من طرف صندوق النقد الدولي لصالح الدول المدينة ذات الدخل المتوسط (61) , يعمل هذا الصندوق على تخفيض الأعباء المالية للدول النامية (62) مع ضمان تسديد الفوائد المترتبة على بعض القروض التجارية التي تم تحويلها إلى سندات للبنوك التي توافق على تخفيض ديون البلدان المدينة وإدارة جدولتها , كما اقترح الرئيس الفرنسي إصدار حقوق سحب خاصة جديدة لتمويل هذه الصندوق , مع وضع الحصص من هذه الحقوق الموجهة للدول الصناعية تحت تصرف الدول المدينة. (63)

3- مبادرة بيكر: - من أهم ما اشتملت عليه المبادرة النقاط التالية:

أ - لا بد أن تطبق الدول المدينة برامج التصحيح الاقتصادي الهيكلي.

ب- تقديم قروض جديدة من طرف البنوك التجارية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي للفترة ما بين 1986م - 1988م وهي الفترة التي تغطيها المبادرة.

(61) مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية , تقرير الاستثمار العالمي , 2001م , ص 16

(62) المرجع نفسه ص 22

(63) البنك الدولي , التقرير السنوي لعام 1998م , واشنطن , 1998م , ص 11

ج - تقديم قروض ومساعدات من طرف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك الجهوية للتنمية ، وينبغي أن تبلغ القروض المتقدمة إلى 9 مليار دولار ما بين سنة 1986م وسنة 1988م (64)

4 - مبادرة برادي: - تتمثل مبادرة برادي الوزير الأمريكي للخزينة التي تم الإعلان عنها عام 1989م في مخططة الذي يدعو المجموعة الدولية المزيد من الدعم للدول النامية المدينة ، وهو يقترح فكرة إلغاء جزئي أو التخفيض من عبئ الديون التجارية ، بتحويل ديون من بعض البلدان إلى سندات ذات العائد المضمون ، مما يتطلب تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتسيير هذه العملية ، وتستمر الدول الدائنة في دعمها من خلال عمليات إعادة الجدولة للديون الثنائية الرسمية في إطار نادي باريس والإبقاء على غطاء قروض التصدير للبلدان التي تطبق الإصلاح الاقتصادي (65) ومن جهة أخرى اقترح برادي تنظيم قمة سنوية تخصص للتجارة والمديونية يدعو إليها ويرأسها رئيس البنك الدولي . في هذه القمة يمكن للدول المدينة التي تتعهد بتطبيق سياسات الإصلاح (براف التصحيح الهيكلية الملائمة) والحصول على تخفيض 3 % من معدلات الفائدة خلال فترة ثلاث سنوات على مجموع مستحقات القروض التجارية الثنائية الرسمية. (66)

ثانياً: حلول أخرى:

1 - إعادة جدولة الديون الخارجية: - تعتبر عملية إعادة جدولة الديون الخارجية الحل التقني الأكثر استعمالاً ، وهو من بين الحلول التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائتون عموماً ، فإعادة الجدولة هي تقنية لإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة و مع إعادة تشكيل شروط الدين وتأجيل السداد.

2 - إعادة تمويل الديون الخارجية: - تطبق عملية إعادة تمويل الديون الخارجية على البلد المدين الذي يعاني من وضعية مالية صعبة ولكنها مؤقتة ، أي إن هذه الصعوبة لا تعود لخلل في هيكل السياسة الاقتصادية ، أو إلى عدم توازن المبادلات الخارجية والتي صاحبها طلب قروض جديدة مكلفة (67) ،

(64) الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، تقرير عن أقل البلدان نمواً ، جنيف ، 1995م.

(65) صندوق النقد الدولي ، التقرير الموحد ، 1987م ، 8

(66) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن ، 1983م.

(67) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1994م ، نيويورك ، جامعة أكسفورد ، 1994م.

وعند تطبيق هذا الحل يكون البلد المدين ليس مجبراً على إتباع البرامج الاقتصادية التصحيحية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، غير إن للدول الدائنة التي تقبل بهذا الخيار الحق بالإطلاع على الوضعية الاقتصادية للبلد المدين ، فتطبيق هذا الحل يؤدي إلى تكاليف عالية ، بحيث تؤدي بدورها إلى زيادة مخزون المديونية دون ضمان تحقيق سريع لخدمات المديونية.

3- إلغاء الديون: - وهي شطب الديون ، غير إن هذه العملية لا يمكن أن تمس إلا الديون المدومة ، ويتم ذلك سواء في إطار متعدد الأطراف مثل ما جرى به العمل في نادي باريس ، وقد استفادت بعض الدول ذات الدخل الضعيف على الأخص من إلغاء جزئية لديونها ، إن عملية إلغاء الديون حالياً تثير المخاوف وتخلق جواً غير مريحاً ، إذ إنها تنطبق على الديون قبل إعادة جدولتها لأول مرة وليس على أصل الدين الحالي ، كما إنها تلغي الديون العسكرية التي تتسجم مع مصالح الدول المانحة وليس الديون المخصصة للتنمية ، ولا المساهمة في تحسين الصادرات الكفيلة بسداد .

4- استبدال الديون بأسهم: - هو عملية استبدال حقوق مصرفية بأصول ثابتة أو حقوق ملكية على شكل أسهم تلجأ الدولة المديونة إلى هذه التقنية بهدف تخفيض الديون الخارجية ، وتتم العملية بعد بيع البنك الدائن لحقوق ملكيته بسعر غالباً ما يكون أقل من القيمة الاسمية للإصدار ، ويتم استبدال هذه الحقوق بعملة وطنية للبلد المدين ، بحيث تستعمل الموارد المالية لشراء أصول إنتاجية بالبلد المدين (أراضي ، مبانى ، 000 الخ) وأوراق مساهمة في مؤسسات .

خلاصة المبحث الثالث: - بناءً على التساؤلات التي أوردناها في مشكلة الدراسة حول ما هو أثر وانعكاس أعباء الدين الخارجي على التنمية ، وما هي الاتجاهات المتوقعة للدين الخارجي في اليمن ، وهل سيكون هناك أثر لإعادة جدولة الدين الخارجي ، واستناداً إلى الفرضية الخامسة التي تشير إلى إن المؤسسات الدولية تستحوذ على أكبر نسبة من الدين الخارجي لليمن، والفرضية السادسة التي تشير إلى إن الاتجاه العام لإعادة هيكلة الدين الخارجي لليمن سيكون له أثر محدود ، فقد توصلنا في هذا المبحث إلى إن المؤسسات الدولية تستحوذ على أكبر نسبة من الدين الخارجي لليمن ، ويرجع السبب في ذلك لوجود عنصر المنحة وطول فترة السماح لسداد الديون التي تشترطها المؤسسات الدولية ، و إن خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر مع عام لآخر ، كما إن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إيرادات الدولة في تزايد مستمر أيضاً ، ومن المقرر أن ترتفع هذه المؤشرات ، وهو ما يؤكد إن عبئ الديون الخارجية تتجه إلى الزيادة ، كما إن شحة النقد الأجنبي في الوقت الراهن يصعب الاستمرار في خدمة الدين الخارجي ، كما الاتجاه لإعادة هيكلة الدين الخارجي سيكون تأثيره محدود لأن معظم ديون اليمن الخارجية ميسرة ، ولو كانت تلك الديون غير ميسرة سيكون لإعادة هيكلة الدين الخارجي تأثير ملموس في تخفيض عبئ الدين الخارجي.

النتائج والتوصيات:-

أولاً: النتائج:- توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها ما يلي:

- 1 - ترجع أسباب الدين الخارجي للجمهورية اليمنية إلى سوء الأداء الاقتصادي في ظل غياب استراتيجية واضحة للتنمية ، وفجوة في الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية ، وفجوة الموازنة ، وضعف كفاءة النظام الضريبي ، وضعف كفاءة الاستثمارات ، وسوء استعمال الموارد.
- 2 - توجد انعكاسات سلبية للدين الخارجي في اليمن منها هروب الرأسمال ، واستخدام أموال الدين العام في شراء السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد ، والمساهمة في زيادة معدلات التضخم المحلي.
- 3 - أثر الدين الخارجي على مستويات الدخل في اليمن ، وشهد دخل الفرد انخفاضاً كبيراً ، كما إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان سالباً في معظم السنوات.
- 4 - إن معدل خدمة الدين الخارجي تعد مرتفعة جداً مقارنة بمعدل الادخار إلى الناتج ، وهو ما يعني إن عبئ الدين الخارجي يمثل استنزافاً وعبئاً ثقيلاً على المدخرات القومية ، كما إن خدمة الدين الخارجي تستنزف المدخرات والتي كان يمكن توجيهها للاستثمارات.
- 5 - إن الدين الخارجي القديم والمتراكم يعتبر بمثابة ضريبة أجنبية على الإنتاج الحالي والمستقبلي ، مما يضعف الحافز على الاستثمار ويعمل على تشجيع هروب الرأسمال حتى في ظل توفر التمويل ، كما إنه من المحتمل أن يعمل أثر الدين المعلق دوراً في عرقلة أدائها الاقتصادي والتنموي.
- 6 - اتضح من الدراسة إن المبالغ المخصصة لأعباء الدين الخارجي على مقدرة البلد الذاتية لتمويل وارداتها من مواردها المتاحة من النقد الأجنبي والذي تحصل عليه غالباً من حصيلة صادراتها من النفط ، كما إن ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي على اليمن ساهم في إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد ، وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم للواردات من السلع والخدمات ، وهذه الأمر قد يترتب عليه تعثر عملية التنمية في ظل اعتماد الدولة على استيراد السلع الإنتاجية والوسيلة من الخارج.
- 7 - تبين من الدراسة إن هناك انخفاض للرصيد القائم من الدين الخارجي في عام 2020م عما كان عليه في عام 2011م ، ويرجع ذلك إلى تعليق الديون الخارجية وتسديد البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي المستحقة.
- 8 - أظهرت الدراسة إن المؤسسات المالية الدولية تستحوذ على أكبر نسبة من الدين الخارجي لليمن ، ويرجع ذلك إلى الشروط الميسرة ، ووجود عنصر المنحة ، وطول فترة السماح لسداد الديون التي تشترطها المؤسسات الدولية.
- 9 - ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الإيرادات ، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة هذه المؤشرات ، وهو ما يؤكد إن عبئ

الدين الخارجي يتجه للزيادة , كم إن شحة النقد الأجنبي في الوقت الراهن يصعب الاستمرار في سداد خدمة الدين الخارجي.

- 10 - إن تآكل احتياطيات البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي أصبح عائقاً أمام مواصلة سداد فوائد وأقساط الدين الخارجي , وهذا يستدعي البحث عن قروض خارجية لسداد خدمة الدين الخارجي , أو الحوار مع الدائنين لتأجيل سداد خدمة الدين الخارجي إلى ما بعد الحرب.
- 11 - استطاعت اليمن أن تتوصل إلى اتفاق مع الدول الأعضاء في نادي باريس تم بموجبه شطب 80 % من الديون المستحقة لروسيا , وتخفيض الفائدة في إعادة المتبقي من الدين الخارجي , وبذلك خفت حدة المشكلة وأصبحت الديون اليمنية قابلة للتحمل , إلا إنه لا بد من الإشارة إلى إن عملية إعادة جدولة الديون اليمنية تنطوي عليها مخاطر في حالة عدم الوفاء بالالتزامات في المواعيد المحددة , هذه المخاطر تتمثل في تراكم المتأخرات والشروط الجزائية التي فرضت.
- 12 - يحسب للقروض الخارجية اليمنية إن نسبة الدين قصيرة الأجل فيها ليست كبيرة , وإن معظم القروض طويلة الأجل , وبشروط ميسرة.

ثانياً: التوصيات: - بعد استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه بناءً على ذلك نوصي بما يلي:

- 1 - على الدولة عدم اللجوء للاقتراض الخارجي إلا في حالة الضرورة القصوى , بحيث توجه القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية , التي تزيد للاقتصاد , وتزيد الطاقة الإنتاجية للبلد , أما عن طريق الإنتاج لإحلال محل الواردات أو الإنتاج للتصدير , وبما يحقق عوائد يمكن من خلالها خدمة الدين الخارجي , أي استثمار قيمة القرض في مشاريع تحقق ربحاً أكبر مما يدفع كفاءة للقرض.
- 2 - التوقف عن الاقتراض في حالة عدم قدرة الدولة على الوصول إلى مرحلة الاعتماد الذاتي على تمويل التنمية , ووضع معدل نمو مستهدف يتناسب مع الموارد الذاتية المتاحة.
- 3 - حل مشكلة الديون الخارجية اليمنية لن يأتي عن طريق إعادة الجدولة , وإنما يجب أن تكون هناك سياسات اقتصادية تحسن الأداء الاقتصادي للبلد , وتحقق معدلات نمو عالية بالاعتماد على الموارد الذاتية , بحيث يتم التركيز والاهتمام بقطاع الزراعة , وتشجيع المزارعين على إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية , وذلك بمنحهم إعانات تعوضهم عن فارق السعر , وتشجيع التصدير , بحيث تتكفل الدولة بتسويق وتصدير فائض الإنتاج , وتشجيع الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية عن طريق الإعفاء الضريبي , ومنح امتيازات لتصدير الصناعات المتميزة , والاهتمام بالقطاع السمكي , والتوجه نحو التصدير عن طريق إنشاء شركات مساهمة تضم صغار الصيادين , بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال جنباً إلى جنب مع القطاع

- العام، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها ، مع ضرورة تبني سياسة وطنية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- 4 - التوسع في سياسات تحويل الديون الخارجية لاستثمارات تنموية للحد من عبئ الديون الخارجية ، مع ضرورة توضيح الهدف من تحويل الديون الخارجية من أجل معرفة ما إذا كانت هذه السياسة تهدف إلى زيادة الاستثمارات ورفع معدلات التنمية، أو لها آثار سلبية على استغلال القرارات الاقتصادية.
- 5 - تقتضي المواجهة الفعالة لأزمة الدين الخارجي ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة التي تؤدي إلى نمو الصادرات ، وتوجيه الديون الخارجية إلى تمويل مشروعات ذات عائد اقتصادي أو مشروعات تغني عن الاستيراد.
- 6 - حشد المدخرات المحلية عن طريق ترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص ونشر الوعي الاستهلاكي، وتشجيع المواطنين على الاستثمار، وذلك بتوعيتهم لفوائد توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار.
- 7 - السعي الجاد في البحث عن الدعم والمساعدات الخارجية عربياً ودولياً لتمويل النفقات الاستثمارية لبناء بنية تحتية قوية ومستقرة قادرة على توليد الإيرادات المحلية في المستقبل القريب.
- 8 - الإحجام عن الاقتراض لتمويل النفقات الجارية كي لا تتحمل الأجل القادمة عبئ الإنفاق الجاري الحالي ، وبالتالي يتم تغطية النفقات الجارية إما بتنمية الموارد أو انتهاز سياسة ضغط الإنفاق أو كليهما ، وتوجيه هذه القروض إلى مشاريع تطويرية ذات صبغة إنتاجية لتحقيق نمو في الإيرادات المستقبلية والتي بدورها ستؤدي إلى نمو في الإيرادات المحلية العامة ، والحد من الفجوة التمويلية ، بحيث تتكون هذه الأرباح السنوية من هذه الاستثمارات قادرة على خدمة الدين ، وأن لا تشكل هذه الخدمة عبئاً على الموازنة العامة.
- 9 - عدم اللجوء إلى القروض التجارية ذات الشروط الصعبة ، والتي أسعار الفائدة فيها مرتفعة ، وفترة السماح السداد منخفضة ، والاعتماد على القروض ذات الشروط الميسرة بأسعار فائدة منخفضة ، وذات فترة سماح وسداد طويلة الأمد.
- 10 - وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من ناحية، وبكيفية استخدامها من ناحية أخرى، وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من الدين الخارجي، ويسمح بزيادة فاعليتها في التنمية الاقتصادية.

المراجع:-

- 1- السيد المولى , المالية العامة , دراسة الاقتصاد العام , دار الفكر العربي القاهرة , 2000م.
- 2 – مازن احمد أبو حصيرة , الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين , الجامعة الإسلامية , كلية التجارة , 2015م.
- 3 – قحايريه آمال , أسباب نشأت أزمة الديون الخارجية للدول النامية , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , العدد (3) نوفمبر 2012م.
- 4 – عزيزة محمد عبد الله عبيد , أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي في فلسطين , الجامعة الإسلامية , غزة , كلية التجارة , 2015م.
- 5 – فضيلة جنوحات , إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية , جامعة الجزائر , 2006م.
- 6 – رفعت المحجوب , المالية العامة , دار النهضة المصرية , القاهرة , 1978م.
- 7 – عبد الباقي رواج , المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر , جامعة العقيد الحاج الخضر , الجزائر , 2006م.
- 8 – همام وائل محمد أبو شعبان , أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي , دراسة تطبيقية لدول عربية , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية , غزة , 2016م.
- 9 – رمزي زكي , أزمة القروض الدولية , دار المستقبل العربي , الطبعة الأولى , القاهرة , 1997م.
- 10- رمزي زكي , الديون والتنمية , الطبعة الأولى , دار المستقبل العربي , مصر , 1985م.
- 11 – حسين عمر , الاستثمار والعولمة , دار الكتاب الحديث , مصر , الطبعة الأولى , 2000م.
- 12 – حمدي رضوان , الاقتصاد الدولي , الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية , القاهرة و 2001م.
- 13 – سهير محمود , التحويل العكسي للموارد , الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع , العدد(411) , 1988م.
- 14 – محمد أحمد الحاوري , مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة في اليمن , كلية التجارة , جامعة قناة السويس , بور سعيد , 1998م.
- 15 – قائد علي عبد الله , تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي ودور النفط فيها حالياً ومستقبلاً , قسم الاقتصاد , كلية التجارة , جامعة الإسكندرية , 1999م.

- 16 - محمد حسن السيد , أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية والإفريقية , طبعة المشكلة والخيارات المتاحة , المؤتمر الدولي عن المديونية للأقطار العربية والأفريقية , مصراته , ليبيا , 1989م.
- 17 - عبد الة إسحاق وعبد الكريم الزبيري , معوقات الاستثمار في اليمن , مجلة دراسات في الاقتصاد اليمني , أدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني , صنعاء , 1996م.
- 18 - أمين محمد محيي الدين , القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية , قسم الاقتصاد , جامعة القاهرة , 1998م
- 19 - جودة عبد الخالق , الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش , دار النهضة , القاهرة , الطبعة الخامسة , 1996م.
- 20 - هنري عزام , تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج , ندوة إعادة تدوير رؤوس الأموال العربية إلى الخارج خلال الفترة من 2 - 3 إبريل 1989م , المعهد العربي للتخطيط , الكويت.
- 21 - رياض المؤمن وعبد الله شامية , الآثار الاقتصادية للديون الخارجية للأقطار العربية الإفريقية , مصراته , ليبيا , 1989م.
- 22 - عبد الحميد الفيشاوي , محددات الاستهلاك في الاقتصاد اليمني , كلية التجارة والاقتصاد , جامعة صنعاء , اليمن , 2015م.
- 23 - علي سيف كليب , الآثار الكلية للديون الخارجية في اليمن , رسالة ماجستير , جامعة القاهرة , مصر , 2002م.
- 24 - خديجة محمد الأعسر , مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية , المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , المجلد الرابع , العدد الأول , 1996م.
- 25 - جميل طاهر , أزمة الديون الخارجية أثرها على اقتصاديات الدول العربية , المجلة العلمية , كلية الاقتصاد , جامعة قطر , العدد الثالث , 1992م.
- 26 - كمال درويش , اليمن والبنك الدولي , ثلاثة عقود من الشراكة , مجلة الثوابت , صنعاء , العدد (23) , 2001م.
- 27 - بيار شيريل , البنك الدولي , دراسة نقدية ترجمة احمد فؤاد بلبع , سيناء للنشر , القاهرة , 1994م.
- 28 - أدوارد ريوشتاين , بحث مقدم في إطار ندوة الديون الإسلامية , البنك الإسلامي , دمشق , 1993م.
- 29 - محمد بن العقلاء , مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , مصر , 1990م.

30 – عبد الوهاب الحداد , الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية للانتقال إلى اقتصاد السوق في الاقتصاد الصناعي , المعوقات وآفاق الانطلاق , وثائق ندوة القطاع الصناعي التي أقامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع وزارة الصناعة . صنعاء , 1998م.